جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

إعداد
نورا محمد طالب شافعي

إشراف
د. عبد الرحيم الشوبكي
د. خولة فضل الله

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2025

العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

إِعداد

نورا محمد طالب شافعي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/02/25م، وأجيزت:

د. عبد الرحيم الشوبكي	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. خولة فضل الله	
المشرف الثاني	التوقيع
د.إياد ابو زنيط	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د.سماح صالح	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم " وكان فضل الله عليك عظيما "

ما طلبنا العلم الا ابتغاء وجه الله وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الحمد لله ما انتهى درب ولا ختم سعي وما ابتدى غيره الا بفضله و كرمه

أبارك لنفسي أولاً على انهاء متطلبات نيل درجة الماجستير

رغم كل التحديات والصعوبات التي واجهتها، استطعت بفضل الله وإرادتي أن أحقق هذا الإنجاز هذا النجاح هو دليل على أن الإصرار والعمل الجاد يمكنهما التغلب على أي عائق، وأنني، رغم كل شيء،قادرة على المضي قدما نحو تحقيق أهدافي العلمية والمهنية فرغم كل الصعوبات والتحديات التي نمر بها في فلسطين، ورغم الظروف القاسية التي نعيشها يوميا، لا يزال الأمل والإصرار رفيقنا في مواصلة طلب العلم وتحقيق الطموحات، فالإيمان بأن العلم هو السلاح الأقوى يدفعنا للاستمرار في السعي نحو النجاح، والوصول إلى أعلى الدرجات العلمية إن إرادتنا لا تهزم، وعزمنا على بناء مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة لن يتوقف مهما اشتدت المحن.

أتوج هذه اللحظة بأسمى آيات الشكر والعرفان لنفسي ومن ثم لأهلي وأبنائي كُل بإسمه وأُخص بالذكر أمي ملجئ وسندة روحي وأماني وعزيمتي وقوتي وإخوتي حمزة ويحيى الذان هم السد والسند والأمان وأُختي ضحى التي تتبع بالحنان لي ومهجة القلب وأبنائي وطن هو وطني ومئمني وقوة قلبي وجود صغيري ونبض روحي ورفيقي الذي لا يكبر اشكُركم جميعا ياكل قوتي ،والأصدقاء المقربين الذين شاركوني الأفراح والتحديات لدعمهم وتشجيعهم لي فقد كان لهم الأثر في تعزيز قوتي ودافعي للاستمرار حتى الانتهاء من الدراسة.

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لجامعة النجاح الوطنية على منحي هذه الفرصة الثمينة التي أعتز بها، والتي بفضلها تمكنت من الوصول إلى هذه المرحلة الهامة في مسيرتي العلمية.و أود أن أُعبر عن خالص الشكر والتقدير لمشرفي الدكتور عبد الرحيم الشوبكي الذي ساهم بتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة خلال فترة إعداد هذه الدراسة. فقد كانت ملاحظاته الدقيقة واهتمامه الكبير بالتفاصيل من بين العوامل التي ساعدتني على تقديم هذا العمل بالشكل الصحيح. أشكره على صبره ودعمه المستمر كما أتوجه بالشكر الجزيل والكبير الى مشرفتي وقدوتي الدكتورة خولة فضل الله على توجيهاتها القيمة والمتواصل و إلى أعضاء لجنة المناقشة أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لكم على قبولكم لمناقشة دراستي. وأنا ممتن لفرصة تقديم هذه الدراسة أمامكم. أتطلع إلى آرائكم وملاحظاتكم التي ستساهم في تعزيز الدراسة. شكرًا لكم جميعًا

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: نيرا محمد أبو الشاعر

التوقيع: 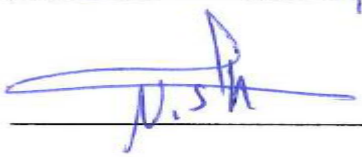

التاريخ: 25-2-2025

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الملاحق ..... ي

الملخص ..... ك

الفصل الأوّل: مقدّمة الدّراسة وأهميّتها 1

1.1 مقدّمة الدّراسة 1

1.2 مشكلة الدّراسة 2

1.3 أسئلة الدّراسة 3

1.4 أهداف الدّراسة 4

1.5 فرضيّة الدّراسة 4

1.6 أهميّة الدّراسة 5

1.7 مصطلحات الدّراسة 5

1.8 حدود الدّراسة 8

1.9 الدّراسات السّابقة 8

الفصل الثَّاني: المدخل النَّظري 16

2.1 مفهوم العنف الزوجي 16

2.2 أشكال العنف الزَّوجي 17

2.2.1 العنف النَّفسي 17

2.2.2 العنف الجسدي 18

2.2.3 العنف الجنسي 19
2.2.4 العنف الاقتصادي 19
2.2.5 العنف الاجتماعي 20
2.3 أسباب العنف الزّوجي 21
2.3.1 العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة 21
2.3.2 العوامل الثَّقافيَّة والنَّفسيَّة 21
2.3.3 العوامل السّياسيَّة 22
2.4 أثار العنف الزوجي 23
2.4.1 الآثار النَّفسيَّة والاجتماعيَّة للعنف الزّوجي على الضحايا 24
2.4.2 آثار العنف الزوجي على الأسرة والمجتمع 25
2.4.3 آثار العنف الزوجي على الأطفال 26
2.5 الاتجاهات النَّظريَّة المفسّرة للعنف الزَّوجي 27
2.5.1 نظريَّة التَّعلم الاجتماعي 27
2.5.2 نظريّة الإحباط 27
2.6 الاستراتيجيات والسّياسات لمكافحة العنف الزّوجي 28
2.6.1 استراتيجيات الوقاية 28
2.6.2 الآليات الوطنيَّة لحماية المرأة من العنف في فلسطين 30
2.6.3 تدخلات الجهات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة 31
2.7 السّياسات الاجتماعيّة 33
2.8 تحليل السياسات الحاليَّة من وجهة نظر الباحثة: 37
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات (إجراءات الدراسة الميدانية) 39
3.1 المقدمة 39
3.2 منهجية الدِّراسة 39

3.2.1 المنهج المستخدم.....39
3.2.2 مجتمع الدِّراسة.....39
3.2.3 المشاركين في الدِّراسة.....40
3.3 أداة الدِّراسة ومتغيراتها.....42
3.3.1 صدق الأداة.....43
3.3.2 ثبات الاستبانة.....46
3.4 إجراءات تطبيق الدراسة.....48
3.5 المعالجات الإحصائية.....48
الفصل الرابع: نتائج الدِّراسة 50
4.1 المقدمة.....50
4.2 النتائج المتعلِّقة بأسئلة الدراسة.....50
4.3 النتائج المتعلِّقة بفرضيات الدراسة.....55
4.4 النتائج.....59
4.5 التوصيات.....61
المراجع العلمية.....63
الملاحق 71
Abstract.....b

فهرس الجداول

جدول (1): نسبة استجابة المشاركين في الدراسة 40

جدول (2): توزيع المشاركين في الدراسة بحسب متغيِّرات الدِّراسة الديمغرافية 41

جدول (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس العنف الزوجي مع الدرجة الكلية للمقياس 45

جدول (4): نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس السياسات الاجتماعية مع الدرجة الكلية للمقياس 46

جدول (5): معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمقياسي الدراسة 47

جدول (6): طريقة ترميز البيانات وإدخالها.....48

جدول (7): ميزان النسب المئوية للاستجابات.....50

جدول (8): إجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث 51

جدول (9): إجابات المشاركين الخاضعة للاختبار للمقياس الأول.....77

جدول (10): إجابات المشاركين الخاضعة للاختبار للمقياس الثاني.....79

جدول (11): نتائج اختبار أثر العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث 55

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين في الدراسة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية تعزى إلى متغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن 57

جدول (13): تحليل التباين متعدد المتغيرات (بدون تفاعل) على الدرجة الكلية والمقاييس الفرعية (العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية) تعزى إلى متغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن 81

فهرس الملاحق

ملحق (أ): الاستبانة.....71

ملحق (ب): محكمي الاستبانة 76

ملحق (ج): الجداول 77

العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

إعداد

نورا محمد طالب الشافعي

إشراف

د. عبد الرحيم الشوبكي

د. خولة فضل الله

الملخص

هدفت الدّراسة إلى التّعرُّف على أثر العُنف الزّوجي على تشكيل السّياسات الاجتماعيّة، وتطويرها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.

اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي، وتمّ جمْع البيانات باستخدام استبيان صُمّم لقياس مستوى العُنف الزّوجي، ومدى تأثيره على السّياسات الاجتماعيّة. شملت العيّنة العشوائيّة (170) موظّفًا وموظّفة من العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، وتمّ تحليل (169) استبانة صالحة.

أظهرت النّتائج أنّ العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني يُعدّ مرتفعًا، حيث تنوّعت أشكاله بين الجسدي، والنّفسي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ ما يؤدّي إلى تداعيات خطيرة على الأسرة والمجتمع، تشمل: التّفكُّك الأسري، وتدهور الصّحّة النّفسيّة، وزيادة الضُّغوط الاقتصاديّة والاجتماعيّة. كما بيّنت الدّراسة وجود تأثير مباشر للعنف الزّوجي على السّياسات الاجتماعيّة، حيث يشكّل تحدّيًا كبيرًا يتطلّب تدخُّلًا فاعلًا؛ لمعالجته من خلال سياسات مستدامة وشاملة.

أوصت الدّراسة بتطوير التّشريعات الخاصّة بحماية الأسرة، وتعزيز تطبيقها، وتنفيذ برامج توعويّة، تهدف إلى تغيير المفاهيم الثّقافيّة السّائدة التي تُبرّر العُنف الزّوجي. كما شدّدت على أهميّة توفير برامج تدريبيّة للعاملين في مجال حماية الأسرة؛ لتمكينهم من التّعامل مع الحالات بفعاليّة، مع تعزيز التّعاون

بين المؤسّسات الحكوميّة، وغير الحكوميّة؛ لتقديم خِدْمات متكاملة، ودعْم الضحّايا. كـذلك دعـت إلـى تحسين الموارد، والبنية التّحتيّة؛ لدعم استدامة الخِدْمات المقدّمة لضحايا العُنف الزّوجي.

الكلمات المفتاحيّة: العُنف الزّوجي، السّياسات الاجتماعيّة، المجتمع الفلسطيني، حمايـة الأسـرة، إدارة الأحداث.

الفصل الأوّل

مقدّمة الدّراسة وأهميّتها

1.1 مقدّمة الدّراسة

تُعدّ ظاهرة العُنف من أقدم الظّواهر التي عرفها الإنسان عبر التاريخ، وهي من العقبات التي تحتاج إلى دراسة متعمّقة؛ لما لها من أثر على حياة الأفراد من النّواحي النّفسيّة، والاجتماعيّة، والصّحّيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، خاصّةً على منظومة القيم الاجتماعيّة. فالعُنف حالة قاسية تتعارض مع الإنسانيّة، وتهدّد استقرار الحياة، فالعُنف لا يقتصر على فئة عمريّة معيّنة، بل يشمل جميع الفئات؛ ما يجعله أحد حقائق العصر التي تهدّد أمن المجتمعات واستقرارها، وتؤدّي إلى حالة من القلق والحيرة؛ إزاء انتشاره بأشكاله الجديدة والمتنوّعة (رماش، 2022).

ويُعدّ العُنف الزّوجي تحدّيًا اجتماعيًّا كبيرًا تواجهه المجتمعات على مستوى العالم، بما في ذلك المجتمع الفلسطيني. يشمل هذا النّوع من العُنف مجموعة واسعة من الأفعال الضّارّة التي تحدث بين الأزواج داخل الأسرة، وتؤدّي إلى تداعيات خطيرة على الأفراد، والأُسر، والمجتمع بشكلٍ عام. ويزداد تأثير العُنف الزّوجي في السّياق الفلسطيني؛ نتيجة الظّروف السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة المعقّدة التي يعيشها الشّعب الفلسطيني (أبو أسعد، 2008).

من الجدير بالذكر أنّ العُنف الزّوجي يسهم في تدمير الرّوابط الأُسريّة، وتقويض استقرار المجتمع؛ ما يستدعي تدخُّلات فعّالة من المؤسّسات الرّسميّة وغير الرّسميّة؛ للحدّ من هذه الظّاهرة. تلعب إدارة حماية الأسرة والأحداث بجهاز الشُّرطة دورًا مهمًّا في مواجهة هذه المشكلة حيث تمّ إنشاء الادارة عام 2008، وهي مسؤولة عن حماية الأسرة من العنف بمختلف أشكاله، بما في ذلك العنف الأسري والعنف الجنسي، وهي تابعة للإدارة العامّة للشّرطة المدنيّة الفلسطينيّة ولها أفرع في جميع المحافظات الفلسطينية (الشرطة الفلسطينية، 2013).و تقديم الدّعم والحماية للضّحايا، وتطبيق القوانين الرّامية إلى

مكافحة العُنف الأسري، ومع ذلك، فإنّ الجهود المبذولة لا تزال تواجه تحدّيات كبيرة، من بينها القيود الثّقافيّة، ونقص الموارد، والتّحدّيات السّياسيّة (صلاح، 2020).

أمّا في المجتمع الفلسطيني، فإنّ العُنف الزّوجي يأخذ طابعًا خاصًّا؛ بسبب الخصوصيّات الثّقافيّة والاجتماعيّة التي تميّزه، حيث تلعب العادات والتّقاليد والقيم الدّينيّة دورًا محوريًّا في انتشار هذه الظّاهرة وتفاقمها. إضافةً إلى ذلك، يعزّز النّظام الأبوي السّائد في فلسطين الأدوار التّقليديّة للجنسيْن؛ ما يؤدّي إلى تركيز السُّلطة الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة في يد الرّجال. فهذا النّظام الاجتماعي يعزّز القيم الثّقافيّة التي تمنح الرّجال الامتيازات داخل الأسرة والمجتمع، بينما تُقيّد أدوار النّساء في المجال الخاصّ. (عوض، 2017)

تسعى هذه الدّراسة إلى استكشاف آثار العُنف الزّوجي على السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني من خلال تحليل تجارِب وآراء العاملين في إدارة حماية الأُسرة والأحداث، كما تهدف إلى تحليل أبعاد العُنف الزّوجي، ومدى تأثيره على تشكيل السّياسات الاجتماعيّة وتطويرها في فلسطين، واستعراض فعاليّة التّدابير المتّخذة لحماية المرأة والأسرة، بالإضافة إلى دور العاملين في تقديم الدّعم والمساندة للضّحايا.

1.2 مشكلة الدّراسة

تُعد ظاهرة العنف الزوجي من القضايا الاجتماعية المهددة التي تؤثر على حياة العديد من النساء، مما يتطلب دراسة لفهم أثارها وأبعادها.حيث خلال فترة عملي في إدارة حماية الأسرة والأحداث، لاحظت أن حالات وقضايا العنف الزوجي في تزايد مستمر، وهو ما ولد رغبة لدي لاعداد هذه الدراسة لفهم الاسباب والعوامل و الاستراتيجيات الحالية الكامنة وراء هذه المشكلة .ولضمان تطوير حلول شاملة تسهم في حماية الأسر وتعزيز الوعي المجتمعي. وقد أظهرته إدارة حماية الأسرة والأحداث في إحصائاتها السنوية إزيادة ملحوظة في بلاغات العنف الأسري، وخاصة العنف ضد النّساء حيث بلغ

عدد القضايا لعام (2022) (7158) قضية مقارنة بالعام (2020) حيث بلغ عدد القضـــايا (4707)، أي بنسبة ارتفاع (22.6%) وفي العام (2023) بلغ عدد القضايا (6001) وفي العـــام (2024) بلـــغ عـــدد القضايا (5802) أي بنخفاض (3.3%) عن الاعوام الثلاثة السابقة وارتفاع بنسبة (15%) عـــن العـــام (2023). ممَّا يعكس تزايد الحاجة إلى المزيد من الجهود للحدّ من هذه الظاهرة في المجتمع الفلســـطيني (الشرطة الفلسطينية، 2024).وتتمثّل مشكلة هذه الدّراسة في الإجابة عن السّؤال الرّئيس الآتي: ما تأثير العُنف الزّوجي على تشكيل وتطوير السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلســـطيني مـــن وجهـــة نظـــر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، وما التّحديات والعوائق التي تواجه تنفيذ هذه السّياسات؟

1.3 أسئلة الدّراسة

السُّؤال الرّئيس للدّراسة: ما تأثير العُنف الزّوجي على تشكيل وتطوير السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني_ من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث_ وما التّحدّيات والعوائـــق التـــي تواجه تنفيذ هذه السّياسات؟

ويتفرّع عن هذا السّؤال العديد من الأسئلة الفرعيّة الآتية:

1. ما مستوى العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني؟
2. ما مستوى السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني؟
3. ما تأثير العُنف الزّوجي على تطوير وتشكيل السّياسات الاجتماعيّـــة؛ لمواجهتهـــا فـــي المجتمـــع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث؟
4. ما هي إختلافات وجهات نظر المشاركين حول تأثير العُنـــف الزّوجـــي علـــى تطـــوير وتشـــكيل السّياسات الاجتماعيّة لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني _من وجهة نظر العاملين في إدارة حمايـــة الأُسرة والأحداث_ تُعزى إلى المتغيّرات: الجنس، والعمر، والمؤهّل العلمي، والـــدّخل الشّـــهري، ومكان السّكن؟

1.4 أهداف الدّراسة

1. هدفت الدّراسة إلى التّعرف على مستوى العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني.
2. تحديد مستوى السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني.
3. تأثير العُنف الزّوجي على تطوير وتشكيل السّياسات الاجتماعيّة لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.
4. تقييم مدى اختلافات وجهات نظر المشاركين حول تأثير العُنف الزّوجي على تطوير وتشكيل السّياسات الاجتماعيّة؛ لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تُعزى إلى المتغيّرات: الجنس، والعمر، والمؤهّل العلمي، والدّخل الشّهري، ومكان السّكن.

1.5 فرضيّة الدّراسة

الفرضيّة الأولى: لا يوجد تأثير معنوي للعنف الزّوجي على تطوير وتشكيل السّياسات الاجتماعيّة لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.

الفرضيّة الثّانية: لا توجد فروق ذات دِلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات الافراد المشاركين حول تأثير العُنف الزّوجي على تطوير وتشكيل السّياسات الاجتماعيّة لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني_ من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث_ تُعزى إلى المتغيّرات: **الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والدّخل الشّهري، ومكان السّكن.**

1.6 أهميّة الدّراسة

تكمن أهميّة الدّراسة في العديد من الاعتبارات النّظريّة والعملية؛ حيث تسهم في إثراء المعرفة الأكاديميّة حول تأثير العُنف الزّوجي على السّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال تقديم تحليل مُعمّق لهذه الظّاهرة، وتأثيراتها على السّياسات المُطبّقة. كما تساهم في سدّ الفجوة البحثيّة المتعلّقة بفعاليّة السّياسات والإجراءات المتّبعة في حماية الأسرة والأحداث في السّياق الفلسطيني.

أمّا أهميّة الدّراسة العمليّة فإنّها تساعد نتائجها الجهات المعنيّة، مثل إدارة حماية الأسرة والأحداث، في فَهم التّحديات التي تواجهها، وتحديد نقاط القوّة والضّعف في السّياسات الحاليّة؛ ما يمكّنهم من تحسين، وتطوير السّياسات والإجراءات المتّبعة بما يضمن تقديم حماية فعّالة للفئات المتضرّرة من العُنف الزّوجي، بالإضافة إلى أنّها تساهم في رفع الوعي حول خطورة العُنف الزّوجي، وآثاره السّلبيّة على المجتمع الفلسطيني ككلّ. كما تسلّط الضوء على أهميّة تبنّي سياسات اجتماعيّة فعّالة، قادرة على حماية حقوق الأفراد، خاصّةً النّساء والأطفال، بالتّالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أنّها تقدّم رؤى قيمة للعاملين في مجالات حماية الأسرة والأحداث؛ حيث توفّر لهم فهمًا أعمق للتّحديات التي يواجهونها، وتقترح استراتيجيّات؛ لتحسين أدائهم، وتعزيز فعاليّة التّدخُّلات التي يقومون بها.

1.7 مصطلحات الدّراسة

العُنف: هو إحدى المشكلات الصّحّيّة العمومية التي تحدث؛ نتيجة لاستخدام القوّة والعُنف البدني عن قصد، سواء للتّهديد، أو للإيذاء الفعلي ضدّ النّفس، أو ضدّ شخصٍ آخر، أو ضدّ مجموعة أو مجتمع، وقد يؤدّي العُنف أو يحتمل أن يؤدّي إلى الإصابة، أو الوفاة، أو الضّرر النّفسي، أو سوء النّموّ، أو الحرمان (منظمة الصحة العالمية، 2002).

العُنف الزّوجي: يُشير إلى أيّ سلوك عدائيّ، مؤذٍ يمارسه أحد الزّوجين ضدّ الآخر داخل إطار الزّواج، ويتضمّن: العُنف الجسدي، والنّفسي، والجنسي، أو الاقتصادي. وقد عرّفته منظّمة الصّحة العالميّة بأنه

"أيّ فعل عنيف مدفوع بنزعة عصبيَّة قائمة على الجنس، يتسبب أو يُرجّح أن يتسبب في أذى أو معاناة للمرأة، سواء أكان ذلك جسديًا، أو جنسيًّا، أو نفسيًّا، أو اقتصاديًّا، بما في ذلك التَّهديد بهذه الأفعـــال، أو الإكراه، أو الحرمان التَّعسفي من الحريَّة، سواء وقع ذلك في الحياة العامَّة أو الخاصة" (منظمة الصـــحة العالمية، 2021).

الزّواج: " هو عَقْد بين رجل وامرأة، يُقصد به إنشاء رابطة شرعيّة بينهما، وتكوين أسرة علـــى أســـاس من المودّة والرّحمة" حسْب المادة(3) من قانون الأحوال الشّخصيّة الفلسطيني رقم(16) لســـنة (2004) تنصّ على (قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني (2004). رقم 16، المادة 3، 2004).

العلاقة الزّوجيّة: إنّ القانون الفلسطيني ينظر إلى العلاقة الزّوجيّة على أنّها علاقة تقوم علـــى السّـــكن المشترك، والنّفقة، والطّاعة، والمعاشرة بالمعروف، والتّراضي، والتّعاون بين الزّوجين (قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني (2004). رقم 16، المادة 3، 2004).

المجتمع الفلسطيني: يتمثّل بمناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزة، التي يوجد بها نوعان مـــن الاســـتقلال السّياسي والإداري؛ تبعًا للحكم الذّاتي الفلسطيني، إلى جانب الوجود للاحتلال الإسرائيلي، بحيث تشـــكّل الضّفّة الغربيّة مِساحةً وسكّانًا أكبر من مناطق قطاع غزة. بالإضافة إلى المزيد من الأعمال في داخـــل هذا المجتمع، حيث تبيّن أنّ هذا المجتمع ما زال يوصف بأنّه يعاني من حالة التّشـــتُّت، خاصّـــةً بعـــد الحروب المتتالية عليه في عام (1948)، وعام (1967)، وما تلاهما (علاونة ، 2020).

دائرة حماية الأسرة والأحداث: هي إدارة متخصّصة ضمن هيكليّة الشُّرطة الفلسطينيّة، تختصّ بمتابعـــة قضايا العنف الاسري وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وقضايا الاحداث فـــي خـــلاف مـــع القانون والاطفال المعرضين للخطر، والاطفال المعرضين لخطرالانحـــراف، وتقـــوم الادارة بمهامهـــا المذكورة سابقا وعلى مدار 24 ساعة من خلال فروعها في شرطة المحافظـــات، ويمكـــن للمـــواطنين التواصل مع الفروع من خلال الحضور الشخصي او من خلال التوجه لجميع المراكز التابعة للشـــرطة

وجميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بقضايا النساء والاطفال، او من خلال الاتصال على الرقم المساعد الخاص بالادارة المجاني 106 ، وكذلك الموقع الالكتروني الخاص بالشرطة وعبر التطبيق الخاص بالشرطة عبر الاجهزة الخلوية (الشرطة الفلسطينية، 2013).

العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث: هم ضبّاط الشّرطة المؤهّلين علميًّا وعمليًّا؛ للتّعامل مع القضايا التي تقع في الأسرة والاحداث، يتمحور عملهم حول الاستماع إلى أقوال المرأة المعنفة، ثم تدوينها وإعداد تقرير يحدد ما إذا كانت بحاجة إلى التحويل إلى أحد دور الإيواء. كما يقومون بتحويل ملف المعنفة إلى القضاء لاستكمال إجراءات القضية ومتابعتها من قبل الشؤون الاجتماعية. (الشرطة الفلسطينية، 2013).

السّياسات الاجتماعيّة: هي مجموعة من المبادئ التّوجيهيّة والتّدخُّلات الحكوميّة والمجتمعيّة التي تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والجماعات في المجتمع. تشمل هذه السّياسات مجموعة واسعة من القضايا، مثل: الرّعاية الصّحّيّة، والتّعليم، والسّكن، والضّمان الاجتماعي، والعدالة الاجتماعيّة. تهدف السّياسات الاجتماعيّة إلى تحقيق التّوازن بين النُّموّ الاقتصادي والعدالة الاجتماعيّة، وتعمل على تقليل الفوارق الاجتماعيّة، وتوفير الحماية والدّعم للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. تتّخذ السّياسات الاجتماعيّة أشكالًا متعدّدة، مثل: التّشريعات، والبرامج الحكوميّة، والمبادرات المجتمعيّة، وتسعى إلى تحقيق أهداف محدّدة، مثل: مكافحة الفقر، وتعزيز المساواة، وتمكين الأفراد من الوصول إلى الموارد والخِدْمات الأساسيّة. (الحربي، 2024)

من جهة أخرى، تعرّف الباحثة السّياسات الاجتماعيَّة بأنَّها مجموعة من الاستراتيجيات الموجّهة التي تحدّدها الجهود الحكوميّة وغير الحكوميّة؛ لتحسين مستويات الحياة، والمساواة والعدالة، والأمن الاجتماعي، من خلال حلّ المشاكل الاجتماعية وتلبية الحاجات الإنسانيّة باستخدام خطط علميَّة ترتبط بالإطار السّياسي والاقتصادي والأيديولوجي في المجتمع.

1.8 حدود الدّراسة

الحدود المكانية: تقتصر الدّراسة على تحليل تأثير العُنف الزّوجي، والسّياسات الاجتماعيّة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال التّركيز على العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث ضمن محافظات: رام الله، والخليل، وبيت لحم، وأريحا، ونابلس، وسلفيت، وجنين، وطوباس، وطولكرم، وقلقيلية في فلسطين.

الحدود الزّمانيّة:تركّز الدّراسة على فترة زمنيّة (1993–2024) يتمّ فيها جمع البيانات وتحليلها، أي منذ نشأة السُّلطة الفلسطينيّة حتى إعداد هذه الدّراسة.

الحدود البشريّة: العاملين في إدارات حماية الأسرة والأحداث في المحافظات الفلسطينيّة المستهدفة، البالغ عددهم (170) من كلا الجنسيْن.

1.9 الدّراسات السّابقة

الدّراسات السابقة باللغة العربيّة

تناولت **دراسة عبد الرحمن وآخرون (2020)** والمعنونة: العُنف الزّوجي وآثاره النّفسيّة والاجتماعيّة على النّساء في المجتمع العربي. العُنف الزّوجي من منظور اجتماعي ونفسي، حيث استهدفت النّساء اللّواتي تعرضْن للعنف في المجتمع العربي. وقد تمّ استخدام منهجيّة كميّة ونوعيّة؛ لجمع البيانات من خلال استبانات ومقابلات. أظهرت النّتائج أنّ العُنف الزّوجي يؤدّي إلى آثار نفسيّة سلبيّة، مثل: الاكتئاب، والقلق، بالإضافة إلى تأثيره على الرّوابط الاجتماعيّة وتماسك الأسرة.

أمّا **دراسة أبو سنينة (2020)** والمعنونة بـ: التّحديات التي تواجه شبكة الحماية الأسريّة في فلسطين في ظلّ الظُّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة) فإنّها تبحث في التّحديات التي تؤثّر على فعاليّة شبكة الحماية الأُسريّة في فلسطين، تم استخدام منهجية نوعية تعتمد على المقابلات العميقة مع عينة مكونة من 30 فردًا من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. أظهرت النتائج أن الضغوط الاقتصادية، مثل البطالة

وارتفاع تكاليف المعيشة، تلعب دورًا كبيرًا في تآكل شبكة الحماية الأسرية، مما يؤدي إلى زيادة التوترات الأسرية وتقويض الروابط الاجتماعية. وقد أكدت الدراسة على ضرورة تبني سياسات فعالة لتعزيز الدعم الاجتماعي للأسر في فلسطين.

أمّا دراسة **جمعيّة المرأة الفلسطينيّة العاملة للتّنمية (2019)** والمعنونة بـــ دوْر المنظّمات غير الحكوميّة في تعزيز شبكة الحماية الأسريّة في فلسطين. فقد ركّزت على كيفيّة مساهمة المنظّمات غير الحكوميّة في توفير الحماية والدّعم للأسر الفلسطينيّة، من خلال البرامج والمبادرات المختلفة. كما تتناول التّعاون بين هذه المنظّمات والحكومة؛ لتحسين كفاءة شبكات الحماية الأُسريّة.

فيما هدفت **دراسة زوجي (2019)** والمعنونة بـــ: معالجة إشكاليّة العُنف الزّوجي في المغرب. إلى إظهار أشكال العُنف المتمثّلة بالعُنف الجسدي، والجنسي، والسّيكولوجي، والاجتماعي والاقتصادي، مبيّنةً أنّ العُنف ممارس ضدّ المرأة أكثر من غيرها، وهذا الأمر يقلّل من حريّتها في المجتمع، كما اعتمدت هذه الدّراسة على إحصائيّات العُنف المُسجّلة لدى مراكز الأمن في المغرب العربي وتحليلها.

أمّا دراسة **عطا الله وآخرون (2018)** والمعنونة بـــ (دوْر السّياسات الاجتماعيّة في مكافحة العُنف الزّوجي: دراسة حالة في فلسطين) تناولت استكشاف دور السّياسات الاجتماعيّة في الحدّ من العُنف الزّوجي في فلسطين، مع التّركيز على فعاليّة التّدخُّلات الحكوميّة والمؤسّسات غير الحكوميّة. وأشارت النّتائج إلى أنّ هناك حاجة لتطوير سياسات أكثر شموليّة، تتعامل مع العوامل الاقتصاديّة والثّقافيّة التي تسهم في استمرار هذه الظّاهرة.

فيما ركزت **دراسة خليل وآخرون (2017)** والمعنونة بـــ: أشكال العُنف الزّوجي وأسبابه في المجتمع الفلسطيني. على تحديد أشكال العُنف الزّوجي الشّائعة في المجتمع الفلسطيني، تم تصميم استبيان شامل لقياس أنواع العنف الزوجي وأسبابها، من عينة مكونة من 300 زوج وزوجة من مختلف المناطق الفلسطينية مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. أظهرت النتائج أن العنف

الجسدي والنفسي كان الأكثر شيوعًا، بينما كانت الأسباب الرئيسية تتعلق بالضغوط الاقتصادية والتقاليد الثقافية. وأكدت الدراسة على أهمية التوعية والتدخلات المجتمعية للحد من هذه الظاهرة.

وتحليل الأسباب المؤدّية إلى هذه الأشكال. واعتمدت الدّراسة على استبانات وُزّعت على عيّنات عشوائيّة من النّساء والرّجال في مناطق مختلفة من الضّفّة الغربيّة. وكشفت النّتائج أنّ العُنف الجسدي والنّفسي هما الأكثر شيوعًا؛ ويرجع ذلك إلى عوامل اقتصاديّة، واجتماعيّة، وثقافيّة.

فيما تحلّل دراسة **وزارة التّنمية الاجتماعيّة الفلسطينيّة (2017)** والمعنونة بـــ: تحليل السّياسات الوطنيّة لحماية الأسرة في فلسطين. السّياسات الحكوميّة المتعلّقة بحماية الأسرة، وتحديد نقاط القوّة والضّعف فيها. تقدّم الدّراسة_ أيضًا_ توصيات لتعزيز الإطار القانوني والمؤسّسي؛ لدعم الأُسر الفلسطينيّة.

فيما تناولت **دراسة أبو جبل (2017)** والمُعنونة بـ: العُنف الموجّه نحو الزوجة، وعلاقته بالرّضا عن الحياة والاكتئاب لدى الزّوجات في غزة. التي تكوّنت فيها العيّنة الدّراسيّة من (214) امرأة متزوّجة، تمّ اختيارهم بشكلٍ عشوائي، كما تمّ استخدام المنهج الوصفي التّحليلي، وأداة الاستبانة، وقد أظهرت النّتائج عدم الرّضا عن العُنف من قِبَل الزّوجات المُعنّفات، خاصّة كلّما ازداد هذا العُنف ضدّهن، ووجود تأثيرات نفسيّة على هذه الفئة، ناتجة عن العُنف الممارس ضدّها.

أمّا **دراسة سعيد وآخرون (2016)** والمعنونة بـ (دراسة تحليليّة شاملة للعنف المبني على النّوع الاجتماعي، وواقع نظام التّحويل الوطني للنّساء المُعنّفات) التي تكوّنت عيّنة الدّراسة فيها من (145) امرأة من المعنّفات، بالإضافة إلى دراسة آراء (13) امرأة من مؤسّسات حكوميّة، خاصّةً القطاع القانوني، والاجتماعي، والصّحّي. تمّ استخدام المنهج الكيْفي والكمّيّ، وأداة الاستبانة، والمقابلة، وقد أظهرت النّتائج وجود فجوات كثيرة تشكّل عائقًا نحو التّطوير، وبذلك تُعدّ جانبا كبيرًا من التّحديات المتعلّقة بتوزيع الأدوار، والمسؤوليّات، والوثائق المطلوبة. وأنّ مكافحة العُنف يتطلّب تطوير نظام

الرّصد والرّقابة، وقواعد البيانات، وضمان الشّموليّة، والالتزام، وتطوير القدرات، والمصادر المُتاحة، وتعزيز المعرفة، والوعي بالمصادر المتوفّرة، والنّظام الموجود. وقد أوصت الدّراسة بمكافحة العُنف من قِبَل المؤسّسات الاجتماعيّة، والقانونيّة، والتّنفيذيّة، والتّشريعيّة كافّةً.

فيما هدفت **دراسة صندوق الأمم المتّحدة للسُّكان (2015)** والمعنونة بـ: تقييم برامج الحماية الاجتماعيّة في فلسطين) إلى تقييم برامج الحماية الاجتماعيّة المختلفة التي تقدّمها الحكومة الفلسطينيّة، والمنظّمات غير الحكوميّة، بما في ذلك برامج حماية الأسرة، ودعم الأطفال والأمهات. يركّز البحث على تحديد الفجوات في الخِدْمات المقدّمة، وسبل تحسينها.

فيما تناولت **دراسة إسماعيل وآخرون (2015)** والمعنونة بـ: العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني: الأسباب والحلول. العوامل التي تسهم في انتشار العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني، مع اقتراح حلول وتدخُّلات ممكنة؛ للتّخفيف من هذه الظّاهرة. وخلَصت الدّراسة إلى أنّ العوامل الاقتصاديّة، مثل البِطالة، والفقر، بالإضافة إلى القيود الثّقافيّة، تلعب دورًا كبيرًا في انتشار العُنف الزّوجي.

أمّا **دراسة يحيى (2013)**. والمعنونة بـ: العُنف ضدّ النّساء في المجتمع الفلسطيني، التي تكوّنت عيّنتها البحثيّة من (5811) من الأسر في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزة، مستخدمةً المنهج الوصفي التّحليلي، وأداة الاستبانة، وقد توصّل إلى أنّ كثير من النّساء، خاصّةً المتزوّجات في داخل المجتمع الفلسطيني قد تعرّضت لمختلف أشكال العُنف في داخل أُسرِهن وخارجها، تمثّلت بالعُنف اللّفظيّ والعُنف النّفسيّ؛ بسبب كبر حجم الأسرة، وبسبب الأزمات الماديّة، وأنّ أشكال العُنف اللّفظيّ والنّفسيّ هي الأكثر وجودًا ضدّ هذه الفئة، وأنّ هذه الفئة من النّساء_ غالباً ما كانت تتجاهل الحديث عن تعرُّضها للعنف، وقليل منهن ما توجّهن للشّكوى لأجهزة الأمن، أو الجمعيّات الاجتماعيّة، والتّحدُّث للغير عن تعرُّضهن للعنف، وتمثّلت التّوصيات بقيام أجهزة الأمن المختلفة، والجهات القضائيّة، والجهات التّشريعيّة، ومؤسّسات

المجتمع الفلسطيني: الحكوميّة، والأهليّة بدورها بشكلٍ كبير؛ للتقليل من العُنف، ومواجهة الظّاهرة بشكلٍ أكبر مما هو موجود حاليًّا.

الدّراسات السّابقة باللغة الأجنبيّة

هدف **دراسة محمد وأخرين، (2020)** والمعنونة بـ (Evaluating the Dimensions of Violence Against Women in the Arab Regio) إلى تقييم أبعاد ظاهرة العُنف ضدّ المرأة في المنطقة العربيّة من خلال مراجعة الأبحاث، والدّراسات المنشورة في هذا المجال. وتمّ البحث في قواعد البيانات الإلكترونيّة الرّئيسة عن الدّراسات ذات الصّلة، التي نُشرت بين عامي(1990 – 2010)، وتمّ تحليل(52) دراسة أصليّة مختارة، قدّمت معلومات حول انتشار العُنف ضد المرأة في المنطقة العربيّة، وأشكاله، وقد أظهرت النّتائج أنّ معدّلات انتشار العُنف ضدّ المرأة في المِنطقة تتراوح بين(31% و90%) تقريبًا، وأنّ العُنف النّفسي والجسدي كانا الأكثر شيوعًا. كما وجدت الدّراسة أنّ العوامل الاجتماعيّة، والثّقافيّة، والاقتصاديّة تلعب دورًا مهمًّا في تفاقم هذه المشكلة.

تؤكّد هذه النتائج على الحاجة إلى تعزيز الجهود؛ للتّصدي للعنف ضدّ المرأة في المِنطقة العربيّة، من خلال سنّ تشريعات فعّالة، وتوفير خِدْمات الدّعم اللّازمة للنّاجيات.

أمّا دراسة **Amalesh & Borah (2020)** والمعنونة بـ (Covid-19 and Domestic Violence: an Indirect Path to Social and Economic Crisis). فقد هدفت إلى التّعرف على العُنف المنزليّ خلال أزمة(كورونا)، وهو طريق غير مباشر إلى الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وإلى تحديد الرّوابط بين(Covid 19)، والعُنف المنزلي، ومعرفة الأسباب المحتملة وراء الزّيادة في حالات العُنف المنزلي؛ بسبب(Covid-19) فارتفاع معدّل العُنف المنزلي قد يؤدّي إلى أزمة اقتصاديّة واجتماعيّة، اعتمد الباحث طريقة الملاحظة على إحصاءات، ونظرة مختلفة تتعلّق بالعُنف المنزلي منذ الكشف عن(Covid-19)؛ استنادًا إلى الإحصاءات المتوفّرة بشأن انتشار العُنف الأسري خلال فترات

سابقة، وعدد وطبيعة حوادث العُنف المنزلي في جميع أنحاء العالم، والأدبيّات الموجودة، وأوجدت روابط بين(Covid-19) والعُنف المنزلي؛ ما يؤثّر_ أيضًا_ على الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ومن نتائج الدّراسة أنّ البلدان_ في جميع أنحاء العالم_ يقاتلون (Covid-19) من خلال تدابير؛ لتقليل سرعة الانتشار، بتقارير متعدّدة ومع ذلك توحي أنّ مثل هذه التدابير تزيد من حدوث العُنف المنزلي، وليس فقط من حيث العدد، ولكن أيضا في الشّدّة، نجد ذلك تسريح العمال، وفقدان الدّخل، والإقامات المنزليّة الطّويلة، والتّعرُّض للعادات؛ بسبب أوامر البقاء في المنزل، كل ذلك يزيد من حدوث العُنف المنزلي، علاوة على ذلك، تؤدّي هذه الزّيادات في العُنف المنزلي إلى أزمات اقتصاديّة واجتماعيّة؛ بسبب الشّكل، والخطورة المتمثّلة بالعُنف، والعبء الملقى على عاتق الحكومة، وأزمة الموارد، وانخفاض إنتاجيّة القوى العاملة.

ومن نتائج الدّراسة أنّ زيادة العُنف المنزلي الناتج عن(Covid-19) هو محرّك غير مباشر للأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأوصت معالجة محرّكات العُنف المنزلي الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأوسع؛ لبناء مجتمعات أكثر مرونة.

أمّا **دراسة Leite et al. (2019)** التي جاءت بعنوان "Violence against women and its association with the intimate partner's profile: a study with primary care users." فقد أُجريت دراسة على عينة (938) امرأة يستخدمْن الرّعاية الصّحّيّة الأساسيّة، تتراوح أعمارهن بين(20 و59)عامًا، وكان لديهن شريك حميم وقت إجراء المقابلة. تمّ جمع معلومات عن الخصائص الاجتماعيّة والدّيموغرافيّة، والسُّلوكيّة للشريك الحميم، بالإضافة إلى استخدام أداة دراسة منظّمة الصّحّة العالميّة للعنف ضدّ المرأة؛ لتتبُّع العُنف النّفسي، والجسدي، والجنسي، الذي تعرّضن. تمّ إجراء تحليل ثُنائي باستخدام اختبار(بيرسون)، والتّحليل المتعدّد باستخدام انحدار(بواسون) مع تباين قويّ. وأظهرت النّتائج أنّ أعلى معدّلات انتشار العُنف النّفسي، والجسدي، والجنسي مرتبطة بشكلٍ كبير بالشُّركاء الذين ليس لديهم وظيفة، كما أوصت الدّراسة بمعالجة قضايا النّوع الاجتماعي.

التّعقيب على الدّراسات السّابقة

دراسة (عبد الرحمن و العلي، 2020): تسلط هذه الدّراسة الضّوء على الآثار النّفسيّة، والاجتماعيّة للعنف الزّوجي على النّساء في المجتمع العربي؛ ما يساهم في فهم التّأثيرات العميقة لهذه الظّاهرة. بينما تقدّم (دراسة زوجي، 2019) تحليلًا هامًّا لأشكال العُنف الزّوجي في المغرب، وتأثيره على حريّة المرأة؛ ما يبرز العلاقة بين العُنف الزّوجي، والقيود الاجتماعيّة المفروضة على النّساء. فيما دراسة (عطاالله و يوسف، 2018) تركّز على دوْر السّياسات الاجتماعيّة في الحدّ من العُنف الزّوجي في فلسطين، مشيرةً إلى الحاجة لتطوير سياسات شاملة.

تُعدّ هذه الدّراسة مُهمّة؛ لأنّها تربط بين العوامل الاقتصاديّة، والثقافيّة، واستمرار العُنف الزّوجي. بينما تقدّم دراسة (خليل و محمود، 2017) تحليلًا شاملًا لأشكال العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني وأسبابها، مشيرة إلى أنّ العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة تلعب دورًا رئيسًا في انتشار هذه الظّاهرة.

أمّا دراسة (ابوجبل، 2017) فتستعرض العلاقة بين العُنف الزّوجي والرّضا عن الحياة، والاكتئاب لدى الزّوجات في غزة؛ ما يبرز التّأثيرات النّفسيّة الخطيرة للعنف الزّوجي. . فيما تناقش دراسة (سعيد وآخرون، 2016) العُنف المبنيّ على النّوع الاجتماعي في فلسطين، مشيرةً إلى وجود فجوات كبيرة في النّظام الوطني لتحويل النّساء المعنّفات.

تُعدّ الدّراسة مفيدة في تحديد التّحديات التي تواجه المؤسّسات في مكافحة العُنف. بينما تحلّل دراسة (اسماعيل و نصر، 2015)الأسباب الاقتصاديّة والثقافيّة التي تسهم في انتشار العُنف الزّوجي في المجتمع الفلسطيني، وتقدّم حلولًا ممكنة؛ للحدّ من هذه الظّاهرة. تُعدّ الدّراسة مُهمّة؛ لتسليط الضّوء على العلاقة بين الفقر والعُنف الزّوجي.

أما (يحيى، 2013) تقدّم تحليلًا واسعًا لأشكال العُنف ضدّ النّساء في المجتمع الفلسطيني، مشيرةً إلى أنّ العُنف اللّفظي والنّفسي هو الأكثر شيوعًا. فيما تسلّط دراسة (محمد وآخرين، 2020)الضوء على أبعاد العُنف ضدّ المرأة في المِنطقة العربيّة، مع تقديم بيانات شاملة حول انتشار هذه الظّاهرة.

تُعدّ الدّراسة مفيدة في تقييم مدى انتشار العُنف وأسبابه. أما دراسة (Amalesh & Borah, 2020)فتناقش العلاقة بين جائحة((COVID-19وزيادة العُنف المنزلي؛ ما يبرز تأثير الأزمات الصّحّيّة على العُنف الاجتماعي.

تقدّم الدّراسة تحليلًا هامًّا للأسباب الاقتصاديّة والاجتماعيّة لهذه الظّاهرة، لكنّها. بينما تركّز دراسة (Leite et al., 2019)على العلاقة بين العُنف ضدّ المرأة وملامح الشّريك الحميم؛ ما يساعد في فهم الديناميكيّات الاجتماعيّة التي تزيد من مخاطر العُنف. تُعدّ الدّراسة قيمة من حيث تحليلها للعوامل الديّموغرافيّة، والسّلوكيّة، لكنها قد تستفيد من تضمين توصيات محدّدة؛ لمعالجة العنف ضد المرأة بشكلٍ مباشر.

تتعلق الدراسة بشكل وثيق من خلال تركيزها على أثر العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية وعلى عينة العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، مما يمنحها منظوراً فريداً من نوعه. تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تركز على المجتمع الفلسطيني في جميع المحافظات، مما يوفر فهماً شاملاً للسياق المحلي. كما تسلط الضوء على السياسات المستخدمة في الوزارات الفلسطينية المدنية والعسكرية، مما يضيف بعداً مهماً لتحليل فعالية هذه السياسات. علاوة على ذلك، ستضيف الدراسة مجموعة من التوصيات المستندة إلى تقييم آراء العاملين في الإدارة، مما سيعزز الفهم العام حول كيفية تحسين السياسات والاستراتيجيات والبرامج القائمة. من خلال تحليل هذه الآراء، يمكن أن تسهم في تقديم حلول عملية وملائمة تعزز من فعالية الجهود المبذولة للعاملين في إدارة حماية الأسرة والاحداث.

الفصل الثَّاني

المدخل النَّظري

2.1 مفهوم العنف الزوجي

تُعتبر مشكلة العنف الزوجي ظاهرة اجتماعيَّة معقَّدة ناتجة عن التَّغيرات في الظروف الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والاقتصاديَّة والسّياسيَّة. وهذه المشكلة لا تُعدّ مجرد حالة عارضة أو طارئة، بل تمثّل نمطًا متكررًا من السّلوك الإنساني. ومن الجدير بالذّكر أنَّ ظاهرة العنف الزوجي قد ارتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ وتنوَّعت أشكالها، حيث تنتشر هذه الظاهرة في المجتمعات بمختلف مستوياتها الاقتصاديَّة والثَّقافيَّة، سواء في الدّول المتقدّمة أو النَّامية، العربيَّة منها والغربيَّة (الزين، 2019)..

ويشير بحري (2011) إلى أنَّ العنف الزوجي يترك آثارًا خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع. فهو يعكس مظاهر الاضطهاد والقهر والتّسلط الممارس ضدَّ الزوجة، ممَّا يعيق قدرتها على أداء وظائفها الاجتماعيَّة والتّربويَّة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم العنف الزوجي في إعادة إنتاج أنماط سلوكيَّة غير سويَّة للعلاقات داخل الأسرة.

أما في السّياق الفلسطيني، فإنَّ معاناة الزَّوجة تتَّسم بالتَّعقيد والتَّضاعف، حيث تواجه أشكالًا متعدّدة من القمع. فمن ناحية، تعاني المرأة من النّظام الذّكوري السّلطوي، ومن ناحية أخرى، تتعرَّض لضغوط الاحتلال الإسرائيلي. كما أنَّ العادات والتَّقاليد المترسّخة تساهم في تعزيز التّمييز بين الجنسين، ممّا يؤدي إلى تفاقم العنف الزَّوجي وتشجيع الكتمان عليه (سنيورة، 2022).

كما عُرّف العنف الزَّوجي بأنَّه أيّ استخدام للقوّة أو السيطرة من قبل أحد الزَّوجين تجاه الآخر، ممَّا يؤدي إلى إلحاق الأذى.

وفي السّياق ذاته، يُشير دويكات (2019) إلى أنَّ العنف الزّوجي يشمل جميع أشكال العنف الجسدي، والجنسي، والنّفسي، والاقتصادي التي تحدث بين الأزواج، أو بين الشَّريكين السَّابقين أو الحاليين، بغض النَّظر عن إقامة الجاني مع الضّحيَّة.

وقد أكّد تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2019 أنَّ العنف ضد المرأة يشمل جميع أشكال الإساءة الجسديَّة، والنّفسيَّة، والجنسيَّة، واللفظيَّة، والاقتصاديَّة، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق الأساسيَّة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأوضح التَّقرير أنَّ هذه الأفعال تؤدي إلى إلحاق الأذى أو الألم النَّفسي، أو الجسدي، أو الجنسي، أو الاجتماعي بالمرأة، سواء في المجالين الخاص أو العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

2.2 أشكال العنف الزَّوجي

يتجلى العنف الزوجي في عدَّة أشكال، وفيما يلي استعراض لأبرزها:

2.2.1 العنف النَّفسي

تسهم القيم الثَّقافيَّة التي تنشأ عليها المرأة في ترسيخ خضوعها الاجتماعي منذ الطّفولة للعادات والتَّقاليد السّائدة. حيث يُتوقّع من المرأة، الالتزام بتعاليم معينة تفرضها بيئة المجتمع سواء داخل الأسرة أو خارجها (فهمي، 2018).

ويُعد العنف النَّفسي أحد أشكال الإيذاء اللفظي أو المعنوي الذي يهدف إلى التَّسبب في معاناة نفسية للمرأة دون أن يترك أثرًا ملموسًا، ممَّا يجعل إثباته قانونيًا أمرًا معقدًا (كاظم، 2020). ويتجلى هذا العنف في صور متعدَّدة، مثل الحبس، وتقييد الحريَّة، والطرد، والهجر، والتَّحقير، والشَّتم، وقد يترتب عليه مشكلات نفسيَّة، مثل الاكتئاب، والقلق، والانطواء (العماري و الجندي، 2019).

كما يرتبط العنف النَّفسي غالبًا بالعنف الجسدي، إذ تعاني النساء المعنَّفات جسديًّا من آثار نفسيَّة مدمّرة (الجعفراوي، 2020)

وتشير براهمة (2015) إلى أنَّ العنف النَّفسي ضد المرأة يتَّخذ عدَّة أشكال، منها:

1. العنف اللفظي :ويشمل السّب، والشتم، والصّراخ، وهو واضح للشّهود.
2. العنف بالإشارات أو الإيحاءات :مثل النَّظرات المليئة بالازدراء، والامتناع عن الكلام معها، والتّمييز في المعاملة، أو رفض تناول الطعام الذي تعدّه.
3. العنف بالتَّهديد :كتهديد الزَّوجة بالطّلاق، أو الضَّرب، أو فرض عقوبات أخرى، ممَّا يؤدي إلى أذى نفسي وجسدي.

ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024)، فإنَّ نحو 59.3% من النّساء الفلسطينيات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزّواج (في الفئة العمرية 15–64 عامًا) تعرضن للعنف من أزواجهن،ولكن بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف النّفسي 57.2.%(جهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2024).

2.2.2 العنف الجسدي

يُعرف العنف الجسدي بأنَّه سلوك يستهدف إيذاء جسد الضَّحيَّة باستخدام وسائل متعدّدة، مثل الدّفع، أو الضَّرب، أو استخدام أدوات قد تسبب أضرارًا جسديَّة خطيرة تصل إلى فقدان أحد الأعضاء، أو تهديد الحياة (موسى، 2007، صفحة 152). وتشمل هذه الأفعال الصَّفع، والضَّرب، والحرق بالسَّوائل الحارقة، أو استخدام أسلحة ناريَّة وسامة، ممَّا قد يؤدي إلى تشوهات جسديَّة دائمة.

غالبًا ما ينشأ العنف الجسدي نتيجة خلافات زوجيَّة، وغياب مهارات التَّواصل بين الزّوجين، حيث يلجأ الزّوج إلى العنف كوسيلة لفرض السيطرة (الحياتي، 2022). وأشار عبد الله (2018) إلى أنَّ بعض

حالات العنف الجسدي قد تتطوّر إلى جرائم يعاقب عليها القانون، إذ تسعى التّشـــريعات الحديثـــة إلـــى حماية حقوق المرأة داخل العلاقة الزَّوجيَّة.

ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024)، بلغت نسبة النّساء الفلسطينيات اللاتي تعرَّضـــن للعنف الجسدي 18.5%.

2.2.3 العنف الجنسي

يشمل العنف الجنسي إكراه الزوجة على ممارسة الجنس باستخدام التَّهديد أو القوّة، إضافة إلى حرمانهـــا من وسائل منع الحمل والحماية من الأمراض المنقولة جنسيًّا، ممَّا قد يؤدي إلى مشكلات صحيّة، مثـــل التهابات المسالك البولية والأمراض المنقولة جنسيًّا (السيد، 2023). كما يشـــمل التّحـــرش الجنســـي، والتَّعليقات المسيئة، والاغتصاب الزَّوجي، حيث يُجبر الزّوج زوجته على ممارسة العلاقة الجنسيَّة رغمًا عنها.

تبقى هذه الظاهرة غالبًا طي الكتمان بسبب شعور الضَّحيَّة بالخجل والخوف من الوصـــمة الاجتماعيَّـــة (كاظم، 2020). وأشارت منظَّمة الصّحة العالميَّة إلى أنَّ 102 دولة حول العالم لا تجـــرّم الاغتصـــاب الزَّوجي، ممَّا يعكس فجوة قانونيَّة في حماية حقوق المرأة (بوارس، 2023). كما أظهر مركز الإحصاء الفلسطيني (2024) أنَّ نسبة العنف الجنسي بلغت 9.4%.

2.2.4 العنف الاقتصادي

ويتجسّد العنف الاقتصادي في فرض قيود ماليَّة تهدف إلى حرمان الزَّوجة من العمل بـــأجر، لضـــمان بقائها خاضعة لسيطرة الزَّوج باعتباره المعيل الأساسي. ويشمل هذا العنف حجز الموارد الاقتصـــادية، ومنع الزَّوجة من الوصول إليها، وإساءة استغلال إرثها وممتلكاتها، واستغلال مواردها الماليَّة بطـــرق غير مشروعة. كما يمتدّ إلى منعها من تطوير مهاراتها الاقتصاديَّة، أو إجبارها علـــى بيـــع ممتلكاتهـــا الثّمينة، أو تدمير ممتلكاتها الشّخصيَّة (شقير، 2021).

ينشأ هذا العنف نتيجة الضّغوط الاقتصاديّة، إذ يؤدي عجز الزّوج عن تلبية احتياجات الأسرة إلى تصاعد الخلافات الزَّوجيَّة، وصولًا إلى ممارسة العنف الجسدي. كما تُعد البطالة عاملًا رئيسًا يسهم في تفاقم هذا النَّوع من العنف، حيث يؤدي بقاء الزوج في المنزل بلا عمل إلى نزاعات أسريَّة حادّة. في بعض الحالات، تضطر المرأة إلى تقبّل هذا الوضع نتيجة اعتمادها الاقتصادي الكامل على الزّوج وعجزها عن إعالة نفسها وأبنائها (عبدالله، 2022).

في السياق الفلسطيني، يُعد هذا النّوع من العنف أحد مظاهر الاستغلال التي تؤدي إلى مشكلات مجتمعيَّة كبيرة، مثل حرمان المرأة من الملكيّة والميراث، فضلًا عن النّزاعات القانونيَّة التي تنشأ بسبب ذلك. ففي كثير من الحالات، تُجبر المرأة على التّنازل عن حقوقها لصالح الرجل نتيجة الدّعم المجتمعي له (الأسعد، 2021).

ووفقًا لمركز الإحصاء الفلسطيني (2024)، بلغت نسبة العنف الاقتصادي ضد النّساء الفلسطينيات .%20.5

2.2.5 العنف الاجتماعي

يُعدُّ العنف الاجتماعي أحد أشكال التَّمييز الممنهج ضدّ المرأة، حيث يتجلى في حرمانها من حقوقها الاجتماعيَّة والشَّخصيَّة، وإجبارها على الامتثال لرغبات الآخرين الفكريَّة والعاطفيَّة. ويشمل هذا العنف أشكالًا متعدّدة مثل تقييد حركتها داخل المجتمع، منعها من التّواصل مع أهلها وأصدقائها، التّدخل في علاقاتها الشّخصيَّة، وحرمانها من التَّعبير عن رأيها أو المشاركة في اتّخاذ القرارات الأسريَّة (الجعفراوي، 2020).

يرجع هذا النّوع من العنف إلى الثّقافة البطريركيَّة السائدة في المجتمع الفلسطيني، التي تعزّز التَّمييز ضدّ المرأة وتخلق اختلالًا في علاقات القوَّة داخل الأسرة. يتيح هذا النّظام للزّوج فرض سيطرته على الزَّوجة، ممّا يؤدي إلى تقييد حريتها وانتهاك حقوقها في مختلف مجالات الحياة.

وفي بعض الحالات، يمتد هذا التّمييز ليصل إلى حرمان المرأة من حقوقها التي تضمنها المواثيق والمعاهدات الدَّوليَّة، بما في ذلك الحق في الحياة (دويكات، 2019).

2.3 أسباب العنف الزّوجي

تتعدّد العوامل المؤديَّة إلى العنف الزَّوجي، وتشمل الجوانب الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، والعوامل الثَّقافيَّة والنَّفسيَّة، بالإضافة إلى الأبعاد السّياسيَّة. ويُعد تحليل هذه العوامل وفهمها خطوة أساسيَّة نحو تطوير استراتيجيات فعَّالة لمكافحة هذه الظاهرة.

2.3.1 العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة

تلعب العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة دورًا حاسمًا في انتشار العنف ضد المرأة، حيث تُعد البُنى الأبويَّة التَّقليديَّة من بين الأسباب الأساسيَّة لهذه الظاهرة. وتشمل هذه العوامل الفقر، والبطالة، وتدني مستوى التَّعليم، إذ يرتبط ضعف الوضع الاقتصادي بزيادة احتماليَّة تعرض المرأة للعنف من قِبل الزوج. فعندما يعاني الرجل من أزمات ماليَّة، قد يبرر استيلاءه على دخل زوجته، وإذا قاومت ذلك، فقد يستخدم العنف كأداة للسّيطرة عليها (فاضل، 2021؛ السيد، 2023).

علاوة على ذلك، يتسبَّب العنف ضد النساء في خسائر اقتصاديَّة واجتماعيَّة كبيرة، حيث تعاني الضحايا من تراجع الإنتاجيَّة في العمل، وضعف المشاركة الاجتماعيَّة، وتدهور الصّحة النَّفسيَّة (سعد الله ، 2021).

2.3.2 العوامل الثَّقافيَّة والنَّفسيَّة

تُسهم الثَّقافة المجتمعيَّة والتَّنشئة الاجتماعيَّة في إضفاء الشَّرعيَّة على العنف الأسري، حيث يتمّ تكريس الصور النَّمطيَّة التي تحدّد أدوار المرأة بشكل دوني مقارنة بالرجل. وتُعزز الأعراف الاجتماعيَّة التَّفاوت بين الجنسين، ممَّا يزيد من احتمال تعرّض المرأة للعنف. كما أنَّ غياب ثقافة الحوار وتقبل

الاختلاف يؤدي إلى ترسيخ الهيمنة الذّكوريَّة، ويجعل المرأة أكثر عرضـــة للخضـــوع والامتثـــال دون مقاومة (الزين، 2019).

وتعتبر التَّنشئة الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة عناصر مترابطة تؤثّر على السّلوك العنيف ضد المرأة .إذ إنَّ التَّنشـــئة الاجتماعيَّة وحدها لا تستطيع تغيير هذا السّلوك، بل تلعب الثّقافة أيضًا دورًا في تشجيع العنف (الغامـــدي، 2017).

كما شكّلت الأمثال الشَّعبية عنصرًا يُقلل من شأن المرأة، مثل القول: "المرأة من المال والمـــال معـــوَّض"، و"النَّاس بتضربني وأنا بضرب مرتي"، ممَّا يعكس موقفًا ثقافيًّا يُكرّس العنف ضد المرأة. (أيوب ، 2019)

إلى جانب ذلك، تبرز العوامل النّفسيَّة كأحد المحدّدات الرّئيسة للعنف الزَّوجي، حيـــث تـــؤثّر تجـــارب الطفولة بشكل مباشر على سلوك الفرد في مرحلة البلوغ. فالأشخاص الذين نشؤوا في بيئـــات أســـريَّة عنيفة قد يطورون سلوكيات عدوانيَّة في المستقبل. كما أنَّ التَّعرض للإيذاء خلال الطفولة يتـــرك أثـــرًا عميقًا على الصّحة النّفسيَّة، ممَّا يؤدي إلى اضطرابات شخصيَّة تسهم في تبني السّلوك العنيف (عبـــدالله، 2022). وتشمل العوامل النَّفسيَّة الأخرى مشاعر النقص وانعدام الثّقة بالنّفس، حيـــث يســـعى بعـــض الرجال إلى تعويض إحساسهم بالإحباط من خلال ممارسة العنف ضد زوجاتهم (عبيدي، 2019).

2.3.3 العوامل السّياسيَّة

يقصد بالعنف السّياسي ذلك العنف الذي تمارسه الدَّولة عبر منظومة من القوانين والتَّشريعات والسّياســـات التَّمييزيَّة ضد المرأة، ويظهر هذا العنف في القوانين التي تسهم في التّمييز بين الجنسين، أو نتيجة لسياسات تفتقر إلى التَّطبيق الفعلي، ممّا يُمكّن مرتكبي العنف من الإفلات بأفعالهم .ومن مظاهر هذا العنف، صعوبة تقديم النّساء للدعاوى، وطول فترة التّقاضي، وغياب الوعي القانوني لدى النساء، بالإضافة إلى العوائـــق الماليَّة، ما يؤدي إلى صعوبة وصول الضحايا إلى العدالة (حسن و عكروش ، 2024).

وفي السّياق الفلسطيني يبرز العنف الموجه نحو المرأة بشكل كبير، نتيجة التَّقاليد والممارسات الثّقافية التي تحدّد أدوار الرجال والنساء وفق معايير غير متكافئة. ممَّا يُلقي بظلاله السّلبيَّة على التّوازن الصّحي والنَّفسي والاجتماعي للمرأة .ومن الأنماط المنتشرة: التَّمييز وعدم المساواة بين الجنسين، حيث تُحدّد العادات والتقاليد أدوار الرجال والنساء .وتفرض القيود على حريّات المرأة وخياراتها مما يسهم في تعزيز هذا العنف.

أمَّا العوامل النَّفسية والاجتماعيَّة فتعود إلى السمات التي تشكّل شخصيات مرتكبي العنف منذ طفولتهم، نتيجة تعرضهم للإيذاء أو مشاهدتهم للعنف الأسري.

بالإضافة إلى أنَّ الضّغوط الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، إلى جانب عدم كفاية الحماية القانونيَّة، تسهم في استمرار هذه الظاهرة. وبذلك، فإنَّ معالجة العنف الزَّوجي تستدعي تغييرات تشريعيَّة، إلى جانب مبادرات توعويَّة تعزّز حقوق المرأة، وتحدّ من العنف القائم على النّوع الاجتماعي (الحاج موسى، 2020).

2.4 أثار العنف الزوجي

يترتّب على العنف الزوجي آثار متعدّدة، تشمل الأبعاد النَّفسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسّياسيَّة. ويُعد الجانب النَّفسي من أخطر التَّداعيات، حيث تعاني الضحايا من اضطرابات نفسيَّة مثل القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصَّدمة. كما يؤدي العنف إلى عزلة اجتماعيَّة وضعف المشاركة في الأنشطة المجتمعيَّة، ممَّا ينعكس سلبًا على الصّحة العامَّة للأفراد والمجتمع.

أما على مستوى الأسرة، فإنَّ الأطفال الذين ينشؤون في بيئات عنيفة يكونون أكثر عرضة لتبني سلوكيات عدوانيَّة مستقبلاً، ممَّا يساهم في إعادة إنتاج العنف عبر الأجيال. ولذلك، تُعدّ معالجة هذه الظاهرة ضرورة مجتمعيَّة تتطلّب تضافر الجهود التَّشريعيَّة، والتَّعليمية، والتَّوعويَّة لضمان حماية المرأة وتعزيز المساواة داخل المجتمع.

في هذا السّياق، سيتم تسليط الضّوء على التّأثيرات النّفسيَّة والاجتماعيَّة للعنف الزّوجي، بالإضافة إلى آثاره على الأسرة والمجتمع، لا سيما تأثيره على الأطفال الذين يعدون الفئة الأكثر تضررًا من هذه الظاهرة.

2.4.1 الآثار النَّفسيَّة والاجتماعيَّة للعنف الزّوجي على الضحايا

يُعدّ العنف النَّفسي ضد المرأة من أخطر أنواع العنف التي قد تتعرّض لها، لما له من تأثيرات طويلة الأمد على الصّحة النَّفسيَّة للضّحية. ويُصنَّف هذا العنف ضمن أشكال الأذى النَّفسي التي يمكن أن يتعرَّض لها أي فرد من أفراد الأسرة، مثل الزَّوجة، أو الابنة، أو الأم. وينتج عن العنف النَّفسي مشاعر قهر ودونيَّة تجعل الضَّحيَّة تشعر بعدم القدرة على التّحكم في حياتها أو اتّخاذ القرارات المناسبة. كما يؤدي هذا النَّوع من العنف إلى توليد أفكار سلبيَّة قد تفضي في بعض الحالات إلى محاولات انتحار، نتيجة للضّغط النَّفسي الشَّديد الذي تعانيه الضّحيَّة. علاوة على ذلك، قد تستمر بعض الحالات النّفسيَّة الناجمة عن العنف الزّوجي لفترات طويلة، كما قد تنتقل إلى الأطفال على هيئة سلوكيات عنيفة مشابهة (فهمي، 2018).

ومن الآثار النَّفسيَّة الأخرى التي قد تظهر على الضحايا فقدان الثّقة بالنَّفس، ممَّا يجعل الزَّوجة تشعر بالعجز عن تغيير حياتها أو التّصدي للعنف. وقد يؤدي هذا الشّعور بالعجز إلى انكسار الشّخصيَّة واتّخاذ قرارات غير سليمة في الحياة اليوميَّة.

كما أنَّ العنف الزَّوجي قد يتسبّب في ظهور مجموعة من الأعراض الجسديَّة، مثل اضطرابات الجهاز الهضمي، وفقدان الشَّهية، واضطرابات الدّورة الدّمويَّة، والبرود الجنسي، والاكتئاب، ممَّا يزيد من معاناة الضَّحيَّة ويؤثّر على صحتها العامة (عبيدي، 2019).

أما من النَّاحية الاجتماعيَّة، فإنَّ العنف الزوجي يشكل تهديدًا كبيرًا للكيان الأسري، ويُعدّ من الأسباب الرّئيسة لزيادة معدلات الطّلاق والتفكك الأسري. وتؤثّر هذه الاضطرابات العائلية بشكل سلبي على

حياة الأبناء، حيث يتعرضون لمشاهدات مؤذية ناتجة عن سلوكيات عدائيَّة بين الوالدين، ممَّا يجعلهم يتبنون هذه السّلوكيات ويعيدون تمثيلها وممارستها في سلوكياتهم اليومية. فالأبناء الذين ينشأون في بيئات مليئة بالعنف يتعلمون أنَّ العدوانيَّة هي وسيلة لحل المشاكل والصراعات (العيساوي، 2014).

2.4.2 آثار العنف الزوجي على الأسرة والمجتمع

نظرًا إلى أنَّ الأسرة تشكِّل نواة المجتمع، فإنَّ أيّ عنف يُمارس داخلها، مثل العنف الزوجي، يُعدّ تهديدًا لبنية المجتمع بأسره. فالعنف الزوجي لا يقتصر على كونه اعتداءً جسديًّا أو نفسيًّا بين الزوجين، بل هو ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والنَّفسيَّة، والثَّقافيَّة. ولذلك، فإنَّ معالجته تتطلّب حلولًا شاملة على مختلف المستويات (فطيس، 2023).

ويؤدي العنف الزَّوجي إلى اختلال في التّوازن الأسري، ممَّا يؤثّر على شخصيات أفراد الأسرة، ولا سيما الأبناء الذين يكونون أكثر عرضة للتّأثر بالبيئة العنيفة، ما قد ينعكس سلبًا على نموّهم الشّخصي والاجتماعي. كما أنَّ جميع هذه الآثار، سواء أكانت مباشرة على الضّحيَّة أو غير مباشرة على الأطفال، تُعد تهديدًا للمجتمع ككل، حيث تُعيق الجهود المبذولة لتحقيق التّنميَّة الاجتماعيَّة المستدامة (السوداني ، 2019).

وتظهر عواقب اجتماعيَّة خطيرة للعنف الزّوجي، إذ يساهم في تعطيل مسيرة التّنمية المجتمعيَّة، حيث إنَّ الأفراد الذين يعانون من العنف الأسري يصبحون أقلَّ قدرة على الإسهام في تقدم المجتمع. فعدم الشّعور بالاستقرار الأسري وانعدام الإشباع العاطفي يؤثران على قدرة الأفراد على تحقيق ذواتهم والمشاركة الفعَّالة في التّنمية (درويش، 2022).

وفي المجتمع الفلسطيني، يُعدّ العنف الزَّوجي إحدى المشكلات الرّئيسة التي تواجه العديد من الأسر، حيث تشهد معدلات السّلوك العدواني لدى الأطفال ارتفاعًا، سواء داخل المنزل أو في الشّارع والمدارس. ويتّخذ هذا العنف أشكالًا متعدّدة تتسبب في أضرار جسديَّة ونفسيَّة جسيمة للضحايا. كما أنَّ

العوامل التي تسهم في تفشي هذه الظاهرة، مثل الظروف السّياسيَّة والاجتماعيّة، قد تزيد من تعقيد المشكلة، خاصة في ظلّ غياب برامج معالجة فعّالة وخدمات دعم مهني كافية (وتد و بدر، 2012).

2.4.3 آثار العنف الزوجي على الأطفال

يُعدّ الأطفال الفئة الأكثر تأثرًا بالعنف الزّوجي، حيث يعيشون في بيئة تتّسم بالصّراعات والمشاحنات، ممَّا يؤثّر على استقرارهم النّفسي والعاطفي. وقد يؤدي العنف الزوجي إلى تأثيرات سلبيَّة متعدّدة على الأطفال، سواء نشأوا في أسرة تعاني من العنف أو في أسرة مفككة بسبب انفصال الوالدين. وغالبًا ما يعاني هؤلاء الأطفال من مشاعر الحزن العميق والاكتئاب، كما قد تظهر عليهم آثار نفسيَّة طويلة الأمد، مثل ضعف الثّقة بالنَّفس، وتدني مستوى التّحصيل الدّراسي، والخوف من الآخرين. إلى جانب ذلك، قد يصبحون أكثر عرضة لتبني السلوك العدواني تجاه الآخرين، مع زيادة احتماليَّة البكاء المستمر والشّعور بالعجز (سلطانة وآخرون، 2016). ووفقًا لمسح مركز الإحصاء الفلسطيني لعام (2019)، فقد بلغت نسبة العنف ضد الأطفال من قبل أحد الوالدين 79.4 من الأطفال الذكور (11–1 سنة) في فلسطين تعرضوا لأحد أنواع العنف من قبل أحد الوالدين كيفما كان شكله؛ مقابل 76.0% من الإناث، وتعرض 77.2% من الأطفال الذكور إلى العنف النفسي مقابل 73.3% من الإناث، كما تعرض ما نسبته 67.8% من الأطفال الذكور إلى العنف الجسدي مقابل 61.8% من الإناث77.7 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022) بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ العنف الزّوجي يحرم الأطفال من العيش في بيئة أسريَّة مستقرة تلبي احتياجاتهم الاجتماعيَّة والنّفسيَّة، ممَّا يجعلهم أكثر عرضة للسّلوكيات المنحرفة التي قد تؤثّر سلبًا على مستقبلهم. لذا، فإنَّ تأثير العنف الزوجي على الأطفال لا يقتصر على تعايشهم مع مشاهد العنف، بل يمتد ليؤثّر على تكوينهم النَّفسي والاجتماعي، ممَّا يعوق اندماجهم السّليم في المجتمع (الطنجي و حمدي، 2023).

2.5 الاتجاهات النَّظريَّة المفسّرة للعنف الزَّوجي

نظرًا لتعدد المداخل النَّظرية التي تناولت العنف ضدّ الزّوجة بالدّراسة والتّحليل، سيتم استعراض أبـــرز هذه التفسيرات وفقًا لما يلي:

2.5.1 نظريَّة التَّعلم الاجتماعي

تركز هذه النَّظريَّة على دور التَّفاعل الاجتماعي والمعايير الثَّقافية في تشكيل السّلوك البشـــري. ويُعـــد العالم (ألبرت باندورا) من أبرز رواد هذه النَّظرية، حيث يوضّح أنَّ التَّعلم يحدث في ســـياق اجتمـــاعي وليس في فراغ. وترى النَّظرية أنَّ الأفراد يكتسبون سلوكياتهم من خلال ملاحظة وتقليد الآخرين، بمـــا في ذلك العنف الذي يُمارس ضدّ الزوجات.

ووفقًا لهذه النّظريَّة، فإنَّ العنف يُعتبر سلوكًا مكتسبًا ينتقل عبر الأجيال من خلال التَّعلم مـــن مصـــادر متعدّدة، مثل الأسرة، والثَّقافة، والإعلام. فالأطفال الذين ينشؤون في بيئات يمارس فيها العنف الأســـري قد يتبنون هذه السّلوكيات لاحقًا في حياتهم الزّوجيَّة، حيث يصبح العنف أداة فعالـــة لفـــرض السّـــيطرة والشعور بالقوة (ابوحصوة و الخريشة، 2021).

2.5.2 نظريّة الإحباط

تفترض هذه النَّظريَّة أنَّ العنف هو نتيجة مباشرة للإحباط الذي يواجهه الأفراد في حياتهم اليوميَّة. ووفقًا لهذه النَّظريَّة، فإنَّ تراكم الضّغوطات والإحباطات قد يؤدي إلى توجيه العدوان نحو الأشخاص الأضعف داخل الأسرة، وغالبًا ما تكون الزّوجة هي الضّحيَّة.

ترى هذه النّظريَّة أنَّ العنف الأسري يتأثَّر بمجموعة من العوامل الفردية، الاجتماعيَّـــة، والاقتصـــاديَّة، والنَّفسيَّة، والبيئيَّة، ممَّا يجعل من الصّعب تفسيره من خلال منظور واحد فقط. وتؤكّـــد أنَّ الإحبـــاط لا ينتج دائمًا عن الغرائز، بل يتشكَّل بفعل العوامل الخارجيَّة التي تحيط بالفرد (شقلاب، 2015).

وتُفسر نظريَّة الإحباط والتّوتر تزايد العنف داخل المجتمعات بوصفه انعكاسًا للضّغوط الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي يعاني منها الأفراد. وفي السياق الفلسطيني، تبرز هذه النّظريَّة كأحد التَّفسيرات الرَّئيسة لارتفاع معدلات العنف، حيث يؤدي انتشار البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، وغلاء المعيشة إلى تصاعد حدّة التّوتر الاجتماعي، ممَّا يسهم في تفاقم الظواهر العنيفة داخل الأسرة، بما في ذلك ارتفاع حالات الطّلاق وزيادة الاعتداءات الجسديَّة والنَّفسيَّة (علاونة ، 2020)

2.6 الاستراتيجيات والسّياسات لمكافحة العنف الزّوجي

في سبيل مكافحة العنف الزَّوجي، تتبنى العديد من الدّول استراتيجيات وسياسات شاملة تهدف إلى حماية المرأة وتعزيز حقوقها، وذلك من خلال مجموعة من الآليات القانونيَّة، والاجتماعيَّة، والتَّعليميَّة. وتتمثَّل هذه الاستراتيجيات في الوقاية من العنف، والتَّدخل المبكر، وتقديم الدَّعم النَّفسي والاجتماعي للضحايا، إضافة إلى نشر الوعي حول مخاطر العنف الزّوجي وأثره السَّلبي على الأفراد والمجتمع. كما تساهم هذه السّياسات في توفير بيئة أسريَّة أكثر صحة واستقرارًا، ممَّا يساعد في الحدّ من انتشار الظاهرة وتعزيز التَّماسك الأسري والمجتمعي.

2.6.1 استراتيجيات الوقاية

تسعى استراتيجيات الوقاية إلى تعزيز السّلوكيات الصّحيَّة داخل الأسرة، والتّصدي لعوامل الخطر الاجتماعيَّة والثّقافيَّة التي تساهم في انتشار العنف. كما تهدف إلى الكشف المبكر عن العنف داخل الأسر واتّخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ منه. وتعدّ البرامج الأكثر فعاليّة تلك التي تتعامل مع بيئة الأسرة، وتعتمد على التَّنسيق المجتمعي والشّراكة المجتمعيَّة وتبادل المعلومات.

وتشير الدّراسات إلى أنَّ برامج الوقاية تشمل التَّعريف بالعنف وأضراره، وتوعية المجتمع بالخدمات والأنشطة التي تقدّمها المؤسَّسات على مستوى المجتمع المحلي.

ويعتقد معن مسمار (2020) أنَّ الوقاية من العنف يمكن أن تكون على ثلاثة مستويات:

الوقاية الأولى :تركز على التّوعية بأثر العنف ضد المرأة ومدى تأثيره السّلبي على الأسرة.

الوقاية الثَّانية: تشمل توفير خدمات شاملة للضحايا، مثل النّساء المعنّفات.

الوقاية الثَّالثة :تقديم خدمات إعادة التَّأهيل، مثل برامج الإرشاد الأسري.

ويكمن الفرق بين هذه المستويات في طبيعة الفئات المستهدفة، حيث تركّز برامج الوقاية الأوليَّة على توعية المجتمع بشكل عام، بينما تستهدف برامج الوقاية الثّانية والثَّالثة فئات معينة من الأفراد الأكثر عرضة للعنف، مثل النّساء المعنّفات.

ولتحقيق زيادة فعَّالة في الوقاية من العنف، من الضّروري تعزيز التَّشريعات والسّياسات القانونيَّة التي تعزّز المساواة بين الرجل والمرأة. كما يجب تقوية دور وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات الزّوجية السَّليمة والمساواة بين الجنسين من خلال البرامج التي تعمل على نشر ثقافة التّفاهم والمساواة داخل المجتمع. من جانب آخر، يجب العمل على استراتيجيات اقتصاديَّة تهدف إلى زيادة تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلال دورات تدريبيَّة وأنشطة مجتمعيَّة متنوّعة (الزهرى، 2021).

وقد أصدرت منظَّمة الأمم المتّحدة عدَّة مواثيق دوليَّة تعنى بمكافحة العنف ضد المرأة، ومن أبرز هذه المواثيق:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948) : نصَّت المادة 5 على أنَّه "لا يجوز إخضاع أحد للتَّعذيب أو سوء المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيَّة، أو المساس بالكرامة."
- العهد الدَّولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسّياسيَّة :(1966) نصَّت المادّة 9 على أنَّ "لكل فرد الحق في الحريَّة والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا."

- إعلان القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة :(1967) أكَّد الإعلان على أهميَّة المساواة بين الرَّجل والمرأة في جميع الحقوق، بما في ذلك حقّ المرأة في الحماية من الاستغلال والاتّجار.
- اتفاقيَّة القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة :(1979) أنشأت لجنة للقضاء على التَّمييز ضد المرأة، وتقوم الدّول الأطراف بتقديم تقارير دورية حول التَّدابير التي اتّخذتها لحماية المرأة من العنف.
- الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة :(1993) حدَّدت المادّة 2 أنواع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف النَّفسي والجسدي والجنسي داخل الأسرة.

2.6.2 الآليات الوطنيَّة لحماية المرأة من العنف في فلسطين

وضَّحت الدّراسات المختلفة، مثل دراسة جميل سلامة (2020)، دور العديد من القوانين الفلسطينيَّة في حماية المرأة من العنف، ومن أبرزها:

- القانون الأساسي الفلسطيني :نصَّت المادّة 9 على: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق، أو الجنس، أو اللون، أو الدّين، أو الرَّأي السّياسي، أو الإعاقة."
- قانون الأحوال الشّخصيَّة الأردني :(1976) الذي يطبّق في الضّفة الغربيَّة، حيث يكرّس مبدأ التّوازن في العلاقة الزَّوجيَّة، والتَّساوي في الحقوق والواجبات، كما يضمن حق المرأة في الميراث وحمايتها من الطّلاق غير المسجَّل أو الزّواج القسري.
- قانون العقوبات الأردني :(1960) عالج الجرائم التي تمسّ الأسرة، مثل الزَّواج دون السّن القانونيَّة، وعدم تسجيل الطّلاق، والجريمة بين الأصول والفروع.

وتلعب وزارة التَّنمية الاجتماعيَّة دورًا أساسيًّا في حماية النّساء المعنّفات من خلال مؤسسة "بيت الأمان"، التي تأسَّست في عام 2011 لتوفير الحماية والإيواء للنّساء المعنّفات، بالإضافة إلى التَّنسيق مع مراكز الشّرطة وغرف الإرشاد الأسري في المحاكم. وتعمل الشّرطة، من خلال وحدة الأسرة، على تقديم الحماية للنّساء المعنّفات بالتَّعاون مع المؤسَّسات المختلفة.

كما تمَّ تبني مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يعالج ظاهرة العنف الأسري من خلال 52 مادّة تهدف إلى الحفاظ على وحدة الأسرة وحماية أفرادها من العنف. ويتضمَّن القانون تدابير لحماية الضحايا، مع تأهيل الجناة ودمجهم في المجتمع، فضلاً عن الوقاية من العنف من خلال سياسات وطنيَّة واستراتيجيات مشتركة بين مؤسسات الدّولة المختلفة (صلاح، 2020).

2.6.3 تدخلات الجهات الحكوميَّة وغير الحكوميَّة

تتبنى دولة فلسطين سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك في إطار التزامها بالمعاهدات الدَّولية مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التَّمييز ضد المرأة" وأهداف "بكين" التَّنموية للألفية.

وعلى الرغم من التَّحديات المستمرة، تواصل فلسطين العمل على تحسين أوضاع النّساء في مجالات متعدَّدة تشمل الصّحة، والاقتصاد، والتَّعليم، والتَّدريب، وصنع القرار، إلى جانب التَّصدي للعنف الأسري والمجتمعي.

ومن أبرز الجهود التي قامت بها الدَّولة الفلسطينيَّة في هذا الصدد هو تبني "الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحة العنف ضد المرأة" في الفترة من (2011 – 2019)، التي ركَّزت على الوقاية والحماية وتنفيذ القوانين.

وفي عام 2017، تمَّ إنشاء لجنة دائمة لرصد العنف ضد المرأة تحت مسمى "مرصد العنف ضد المرأة"، والتي تضمّ ممثلين حكوميين وغير حكوميين (الريس ، 2023). كما تمَّ افتتاح مركز الخدمات الموحَّد للنّساء الناجيات من العنف؛ بهدف التَّنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات لتوفير الحماية، وتقديم الدَّعم النَّفسي والقانوني (حرب، 2020).

في عام 2022، تمَّ اعتماد نظام التَّحويل الوطني للنّساء المعنّفات، الذي يعكس التزام الدَّولة الفلسطينيَّة بالمبادئ الدَّوليَّة لحقوق الإنسان، ويهدف إلى تقديم خدمات شاملة للضّحايا بما يضمن حمايتهن وتمكينهن (دولة فلسطين ، 2022).

كما تمَّ تحديد خمس أولويات استراتيجيَّة تتعلَّق بتعزيز آليات الحماية الدَّوليَّة والإقليميَّة، ودعم ثقافة المساواة، وتحسين استجابة الأنظمة القانونيَّة، وتعزيز العلاقة بين الشّركاء في العمل على الحماية والتَّمكين (وزارة شؤون المرأة، 2024).

وحملة "16 يوم لمناهضة العنف القائم على النّوع الاجتماعي" وهي إحدى المبادرات التي تمَّ إطلاقها بهدف زيادة الوعي حول قضايا العنف ضد النّساء، حيث شارك في الحملة أكثر من 90 مؤسسة محليَّة ودوليَّة من بينها هيئات الأمم المتّحدة ومؤسسات المجتمع المدني. وكان الهدف منها الضّغط على الحكومة لتبني إطار قانوني لحماية النّساء، مع التَّركيز على الفئات .(Un womenpra 58, 2022)

ومن جانب آخر، تعمل وزارة شؤون المرأة على تطوير قاعدة بيانات إلكترونيَّة لرصد حالات العنف المبني على النّوع الاجتماعي، وتقديم التَّدريب المتخصّص للمراكز التي تعنى بحماية النّساء المعنّفات (مجدلاني، 2020). كما تساهم المنظّمات غير الحكوميَّة الفلسطينيّة في صياغة خطط التّنمية الوطنيَّة وتطوير السّياسات المتعلّقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة (زيد، 2021).

وتستمر الجهود الفلسطينيّة على مختلف الأصعدة لتحقيق حماية أفضل للنّساء وتمكينهن من المشاركة الفاعلة في المجتمع، سواء من خلال تطوير التّشريعات، أو من خلال التّنسيق بين مختلف المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة.

2.7 السّياسات الاجتماعيّة

تمثّل السّياسات الاجتماعيّة أحد الأبعاد الرّئيسة في تطور المجتمعات، وقد نشأت في أوروبا الصّناعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في بيئة اقتصاديّة وتجاريّة نشطة، تزامنت مع ذروة الأنشطة الإمبرياليَّة والاستعماريَّة. وقد نقلت الدّول الأوروبيَّة الصّناعيَّة العديد من السّياسات إلى بقيَّة أنحاء العالم. ولعبت العلاقات السّياسيَّة والاقتصاديَّة بين القوى الاستعماريَّة ومستعمراتها دورًا محوريًّا في تشكيل وتطوّر السّياسات الاجتماعيَّة. وبالرَّغم من وجود بعض العناصر المشتركة بين الدّول المتقدّمة والنَّامية، إلا أنَّ الفروق بينهما تتجلى في الهياكل السّياسيَّة، والاقتصاديَّة، والثَّقافيَّة، والمؤسسيَّة التي وُضعت ونُفذّت، ما يعكس أهميّة تحليل السّياسات الاجتماعيَّة في سياقات متعدّدة تضم القطاعات السّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. إذ تتفاعل هذه السّياسات مع البرامج الدَّوليّة والوطنيَّة لتسهم في تطوير البرامج التّنمويَّة بما يتماشى مع السّياقات المحليَّة (الأسكوا، 2008).

وتعتبر السّياسات الاجتماعيَّة من الرَّكائز الأساسيَّة لتخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات التّنموية الشّاملة. فهي تمثّل آلية حيويَّة لضمان تكامل الاستراتيجيات الإنمائيَّة الوطنيَّة مع السياسات الاجتماعيَّة لتحقيق الأهداف التَّنمويَّة المرجوة. فكل سياسة اجتماعيَّة تحدّد الأهداف والنّطاقات التَّنموية من خلال تحديد البرامج والمشروعات التي تسعى الدّولة والمجتمع لتحقيقها. لذا يجب أن تتكامل السّياسات الاجتماعيَّة مع خطط التّنمية الوطنيَّة لضمان فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها (المالكي و لدادوة، 2010).

وتختص السّياسات الاجتماعيَّة بتوفير الحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع من خلال تقديم أنشطة حكوميّة تتعلَّق بقضايا اجتماعيَّة محدّدة (الرشيد، 2021).

في إطار أوسع، تهدف هذه السّياسات إلى إعادة توزيع نتائج النّمو الاقتصادي بشكل عادل وتطوير رأس المال البشري، مع التّركيز على تحقيق العدالة الاجتماعيّة وتحسين فرص المواطنين في الحصول على حقوقهم الإنسانيّة (المالكي و لدادوة، 2010).

ويتطلّب تحقيق أهداف السياسة الاجتماعيّة تفاعلاً بين أطراف متعدّدة، حكوميَّة وغير حكوميَّة، حيث يعتبر المجتمع المدني من أبرز الأطراف غير الحكوميَّة التي تشارك في ذلك.

وبالرغم من ذلك، تعتمد الحكومة بشكل أساسي على المجتمع للقيام بوظائفه الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتَّعليميَّة، من خلال القوانين والتَّشريعات التي تساهم في تعزيز قوّة المجتمع (زيد، 2021).

كما تتأثر السّياسات الاجتماعيّة بالمنطلقات النَّظريَّة والأيديولوجيَّة التي يضعها صانعو السّياسات، وتتكّيّف مع خصائص النّظام السّياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع (المالكي و لدادوة، 2010). وتشير الدّراسات إلى أنّ السّياسات الاجتماعيّة تشمل أفعالًا مخطّطة تؤثّر مباشرة في رفاهية المواطنين، حيث تقدّم لهم خدمات ودخلًا يتضمّن التّأمين الاجتماعي، والمساعدات العامّة والرّعاية الصّحيَّة والإسكان. وهي لا تقتصر على الأنشطة السّياسيَّة فقط، بل تتضمَّن أيضًا تأثيرات على برامج الرّعاية الاجتماعيّة. وهي تهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد الأساسيَّة عبر خطط وبرامج منظّمة لتحقيق رفاهيّة المجتمع (الرشيد، 2021)

ووفقًا لتقرير الإسكوا (2008)، فإنَّ السّياسات الاجتماعيَّة تشمل تدقيقًا في الآثار الاجتماعيَّة للسّياسات الاقتصاديَّة، ودمج قضايا الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان في السّياسات العامّة، مع التَّأكيد على ضرورة تعزيز التّنمية الاقتصاديّة المستدامة، وتمكين المواطنين كافة.

كما أشارت إلى أنّ السّياسة الاجتماعيَّة المتكاملة هي أكثر فاعليَّة من النَّهج التَّقليدي في مكافحة الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائيَّة للألفيَّة.

وترتكز السّياسات الاجتماعيّة على مجموعة من العوامل التي تحدّد إطار عملها وأهدافها، كما تمّ تحديدها من قبل كواكب البيرماني (2015)، وهي:

1. الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي في المجتمع.

2. الثقافة السائدة في المجتمع.
3. مراحل التّنمية التي يمرّ بها المجتمع.
4. مشاركة الأفراد والجماعات مع المؤسّسات.

تنبثق السّياسة الاجتماعيّة من أسس تهدف إلى دمج الموارد مع احتياجات المجتمع، مع التّركيز على تطوّر العلاقات الاجتماعيّة، وإيلاء الأولويّة للمناطق المحرومة، وتحسين نوعيّة الحياة فيها، فضلًا عن إعادة توزيع الموارد لضمان العدالة والمساواة الاجتماعيّة (السروجي، 2024).

ويظلّ نجاح السّياسات الاجتماعيّة مرهونًا بمدى اعتمادها على خطّة استراتيجيّة طويلة المدى، تسهم في تعبئة الجهود الحكومية وغير الحكوميّة، وتوظيف الموارد بفاعليّة لتحقيق الأهداف المرجوّة، وتحقيق المنافع لمختلف فئات المجتمع.

إذ تتجاوز هذه السّياسات مجرّد تقديم تدابير علاجيّة أو إصلاحيّة لتلبية الاحتياجات الأساسيّة، بل تسعى إلى تطوير استراتيجيات وطنيَّة لمواجهة تحديات التّنمية الاجتماعيَّة، والارتقاء بمستويات الرّفاه الاجتماعي. وتعدّ الاستراتيجيَّة أداةً حيويّة لتحديد الأهداف، وتخصيص الموارد، واتّخاذ القرارات بشأن حجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف (فهمي، 2018).

ويرى طلعت السّروجي (2024) أنّ الاستراتيجية تمثّل إطارًا عامًّا ينسجم مع أهداف المجتمع وقيمه، ويعبّر عن العلاقة بين السّياسات والخطط والممارسات، بوصفه محورًا يربط بين السّياسة الاجتماعيّة والمنهج التّطبيقيّ لتحقيق النتائج المرجوّة، مع التّركيز على استثمار الموارد والإمكانات في ظلّ الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ خلال فترة زمنيّة محدّدة.

وتقوم السّياسات الاجتماعية المتكاملة على مبدأ العدالة الاجتماعية بين المواطنين، حيث تحدّد الأهداف الاجتماعيَّة للتّنمية المستدامة ضمن إطار النّظام التنمويّ السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، الذي يسعى

إلى تحقيق رفاه المواطنين. وتهدف هذه السّياسات إلى معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتوفير الرفاه الاجتماعيّ لمختلف شرائح المجتمع (المالكي و لدادوة، 2010).

وفي السّياق الفلسطينيّ، نشطت السّياسات الاجتماعيّة في توفير الحماية الاجتماعيّة للمواطنين، لا سيّما في مجال حماية المرأة وحقوقها. وقد تباينت الآليات المحليَّة لحماية حقوق المرأة بين آليات حكوميّة وأخرى غير حكوميّة، حيث تشمل الآليات الحكوميّة التّشريعات القانونيّة، مثل القانون الأساسيّ وقانون العقوبات، فضلًا عن الأجهزة التّنفيذيَّة، كجهاز الشرطة، والقضاء، ووزارة الشؤون الاجتماعيَّة.

أمّا الآليات غير الحكوميّة، فتشمل العشائر، والأحزاب السّياسيّة، والمؤسّسات النّسوية (وزارة شوون المرأة، 2019).

وقد تضمّنت الجهود المبذولة لتحسين حماية النّساء المعنّفات إنشاء بيوت آمنة في الضّفة الغربيَّة، وتطوير برامج تأهيليَّة، وتدريب الكوادر المختصّة في التّعامل مع حالات العنف. كما تمّ تعزيز هذه الجهود من خلال إنشاء وحدات لحماية الأسرة والأحداث في جهاز الشّرطة، وتدريب الطواقم المختصّة على قضايا العنف المبنيّ على النّوع الاجتماعيّ، إلى جانب إطلاق الخطوط السّاخنة، وتطوير وحدات نيابيّة مخصّصة لقضايا العنف ضدّ النساء.

ومنذ منتصف عام 2023، بدأ العمل على إعداد خطّة التّنمية الوطنيّة للأعوام (2024–2029) من قبل مكتب رئيس الوزراء، بالشّراكة مع مختلف المؤسّسات الحكوميّة، إلا أنَّ العمل على هذه الخطّة الاستراتيجيّة قد تعثّر نتيجةً للظروف السياسيّة الرّاهنة. ورغم ذلك، تمّ إعداد خطّة طوارئ لعام 2024، تهدف إلى تلبية احتياجات الشّعب الفلسطينيّ (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2024).

وتواجه السّلطة الوطنيَّة الفلسطينيّة تحديات هيكلية واجتماعية متعدّدة، تشمل الفقر والبطالة، في ظلّ ضغوط سياسيّة واقتصاديّة حادّة، ناجمة عن تقلّص المساعدات الماليّة وتغيّر أولويات المانحين. كما

تفرض التّحديات المستقبليّة ضرورة خلق فرص عمل، وتطوير المهارات اللازمة لشباب اليوم، بما يمكّنهم من مواكبة المتغيرات التّكنولوجيّة (شبانة، 2016).

إضافةً إلى ذلك، يعدّ النّظام العشائريّ أحد العوائق الرّئيسة أمام تطبيق القانون بفاعليّة، لا سيّما في القضايا المتعلّقة بما يعرف بجرائم "شرف العائلة"، حيث يطغى العرف العشائريّ، في كثير من الأحيان، على القانون الرّسميّ، ممّا يشكّل تهديدًا لحقوق النّساء وحمايتهنّ (وزارة شوون المرأة، 2019).

2.8 تحليل السياسات الحاليَّة من وجهة نظر الباحثة:

يُعد العنف الزوجي انتهاكًا جسيمًا للحقوق التي كفلتها وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني كافة، وكذلك للمعايير والاتفاقيات الدَّولية المتعلّقة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقيَّة القضاء على أشكال التَّمييز كافة ضد المرأة، وإعلان مناهضة العنف ضد النساء.

وعلى الرغم من التَّطور الذي شهدته التَّشريعات الفلسطينيَّة، وتوقيع دولة فلسطين على مجموعة من الاتفاقيات الدَّوليَّة، إلا أنَّ المشرع الفلسطيني لم يقم بتعديل قوانين العقوبات والأحوال الشَّخصيَّة وتوحيدها بشكل كامل في فلسطين. إضافة إلى ذلك، ما زال هناك عجز عن إقرار قانون يُجرّم العنف ضدّ النّساء، كما أنَّ مسودة قانون "حماية الأسرة من العنف" لم يتم إقرارها بعد.

وتتعرَّض النّساء في فلسطين لدرجات متفاوتة من الإيذاء والعنف النَّفسي، والجسدي، والجنسي، واللفظي، والاقتصادي، والاجتماعي. وعلى الرّغم من اختلاف أشكال العنف المسلّط ومظاهره والسّياقات التي يرتكب فيها، فإنَّ العنف ضد النّساء يُعدّ نتاجًا لتفاعل مركب بين العوامل الفرديَّة والعائليَّة، بالإضافة إلى الأطر البنيويَّة والاجتماعيَّة والثّقافيَّة التي تسهم في تفشي هذه الظاهرة. ورغم الجهود المبذولة لتبني مسودة قانون "حماية الأسرة من العنف"، لا تزال المسوّدة قيد النّقاش في مجلس الوزراء، ولم يتمّ اتخاذ الخطوات الجادة لإقرارها، على الرّغم من تزايد حالات العنف الأسري، والحاجة الملّحة لإيجاد إطار قانوني فعَّال للحدّ من هذه الظاهرة.

ولا يمكن إنكار أنَّ الاستراتيجيات التي اتّبعتها الحكومة كان لها أثـر إيجـابي علـى بعـض الأسـر والضحايا، لكن في الوقت نفسه، تشكّل مؤسسات المجتمع المـدني وادارة حمايـة الاسـرة والاحـداث عنصرًا مهمًّا في مجال توعية وتثقيف المجتمع بأهميَّة تعزيز حقوق المرأة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات (إجراءات الدراسة الميدانية)

3.1 المقدمة

يشمل هذا الفصل عرضاً للمنهجية الَّتي اتَّبعتها الباحثة في هذه الدِّراسة، والَّتي تتضمن مجتمع الدِّراسة وعيِّنتها، ووصفاً لأدواتها وإجراءاتها الَّتي تمَّ وفقها تطبيق هذه الدِّراسة، والمعالجات الإحصائيَّة المستخدمة واللَّازمة لتحليل البيانات.

3.2 منهجية الدِّراسة

3.2.1 المنهج المستخدم

استخدمت الباحثة في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثيَّة التِّي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظَّاهرة محل الدِّراسة، إذ اهتمت الدراسة بالتعرّف على العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، حيث يقوم هذا المنهج بالتعبير عن الظاهرة كمياً إذ يعطي وصفاً رقمياً عن الظاهرة ويبين حجمها؛ فالمنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لإجراء هذه الدراسة.

3.2.2 مجتمع الدِّراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث بجهاز الشرطة في الضفة الغربية، وقد تم اختيار هذا المجتمع بناءً على خبرتهم المباشرة ومعرفتهم العميقة بحالات العنف الزوجي وتأثيراتها المختلفة.

3.2.3 المشاركين في الدِّراسة

وُزعت الاستبانة على المشاركين عشوائية عددها (170) من العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، وتشمل الموظفين من مختلف الرتب والخبرات لتوفير تمثيل متنوع للآراء والخبرات المتعلقة بالعنف الزوجي، وزعت عليهم أداة الدارسة (الاستبانة)، واستردت (169) استبانة صالحة للتحليل والتي تم فحصفها للتأكد من صحتها، والجدول التالي يوضح تفاصيل عينة الدراسة:

جدول (1)

نسبة استجابة المشاركين في الدراسة

المستطلعين	عدد الاستبانات التي تم توزيعها	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
المشاركين في الدراسة	170	169	99.4%

والجدول التالي يوضح توزيع المشاركين التي شملتهم الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية.

جدول (2)

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب متغيِّرات الدِّراسة الديمغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	115	68
	انثى	54	32
	المجموع	169	100
العمر	اقل من 30 عام	81	47.9
	من 31- 45 عام	65	38.5
	46 عام فما فوق	23	13.6
	المجموع	169	100
المؤهل العلمي	ثانوي	33	19.5
	جامعي	107	63.3
	دراسات عليا	29	17.2
	المجموع	169	100
الدخل الشهري	اقل من 1800 شيكل	3	1.8
	1800 - 3500 شيكل	105	62.1
	أكثر من 3500 شيكل	61	36.1
	المجموع	169	100
مكان السكن	مدينة	46	27.2
	قرية	105	62.1
	مخيم	18	10.7
	المجموع	169	100

يتضح من نتائج الجدول (2) أن (68%) من المشاركين محل الدراسة ذكوراً وأن (32%) منهم إناثـاً، وكانت النسبة الأعلى منهم ضمن الفئة العمرية (أقل من 30 عام) بنسبة 47.9%، تلاها من أعمـارهم (من 31- 45 سنة) بنسبة 38.5%، وأقلها لمن أعمارهم (46 عام فمـا فـوق) بنسـبة 13.6% مـن المشاركين في الدراسة.

وبلغت نسبة من لديهم مؤهل علمي (جامعي) ما نسبته 63.3%، تلاها من لديهم مؤهل علمي (ثانوي) بنسبة 19.5%، وأقلها من كان لديهم مؤهل علمي (دراسات عليا) بنسبة 17.2% من المشاركين في الدراسة.

كما وكانت النسبة الأكبر ممن لديهم دخل شهري ضمن الفئة (1800– 3500 شيكل) والتي شكلت ما نسبته (62.1%) من المشاركين، تلاها من لديهم دخل شهري ضمن الفئة (اكثر من 3500 شيكل) بنسبة بلغت 36.1%، وأقلها كان لمن لديهم دخل شهري ضمن الفئة (اقل من 1800 شيكل) بنسبة بلغت 1.8% من المشاركين في الدراسة.

وكانت النسبة الأكبر ممن يسكنون في (القرية) بنسبة بلغت (62.1%) من المشاركين، تلاها من يسكنون في (المدينة) بنسبة بلغت 27.2%، وأقلها كان لمن يسكنون في (المخيم) بنسبة (10.7%) من المشاركين التي شملتهم الدراسة.

3.3 أداة الدِّراسة ومتغيراتها

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، وبعد مسح الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والاطلاع على الأدب التربوي، قامت الباحثة بإعداد استبانة، وتم تطبيقها على المشاركين في الدراسة المكوّنة من (العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث)، وسعت الاستبانة إلى تحديد العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، وفي الصورة النهائية للاستبانة قامت الباحثة بصياغة (33) فقرة توزعت على مقياسين وهما؛ العنف الزوجي وتكون من الفقرات (1– 16)، والسياسات الاجتماعية وتكون من الفقرات (17– 33)، وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من ثلاثة أقسام، هي:

أ. **القسم المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية:**

اشتمل هذا القسم على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وعددها ستة، وهي:

1. الجنس؛ وله مستويان، هما: (ذكر، أنثى).
2. العمر؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (اقل من 30 سنة، من 31– 45 سنة، 46 عام فما فوق).
3. المؤهل العلمي؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (ثانوي، جامعي، دراسات عليا).
4. الدخل الشهري؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (أقل من 1800 شيكل، من 1800– 3500 شيكل، أكثر من 3500 شيكل).
5. مكان السكن؛ وله ثلاثة مستويات، هي: (مدينة، قرية، مخيم).

ب. القسم المتعلق بالمقياس الأول (العنف الزوجي) لقياس مستوى العنف الزوجي من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، اشتمل هذا القسم من الاستبانة على (16) عبارة.

ج. القسم المتعلق بالمقياس الثاني (السياسات الاجتماعية) لقياس مستوى السياسات الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، اشتمل هذا القسم من الاستبانة على (17) عبارة.

3.3.1 صدق الأداة

الصدق هو أن تقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه، بحيث تقيس بشكل فعال ما صُمّمت لأجل أن تقيسه، وقد تم فحص صدق الأداة بطريقتين، هما: الصدق الظاهري، وصدق البناء، وقد تم تناولهما على النحو الآتي:

الصدق الظاهري

للتحقق من صدق أداة الدراسة، عُرضت أولاً على الدكتور المشرف على الرسالة، ثم عرضت بصورتها الأولية على لجنة من السادة المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء آرائهم "انظر

الملحق رقم "1"، وبناء على ذلك؛ استجابت الباحثة لتوجيهاتهم من حذف وتعديل وإضافة، إلى أن استقرّ عدد عبارات القسم المتعلق بقياس العنف الزوجي بعد التحكيم على (16) عبارة، أما عدد عبارات القسم المتعلق بقياس مستوى السياسات الاجتماعية بعد التحكيم فأصبحت (17) عبارة.

صدق البناء

ومن أجل التحقق من الصدق للأداة، تم توزيعها على المشاركين مقدارهم (30) مفردة من العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث محل الدراسة للتحقق من صدق بنائها من خلال حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين كل عبارة من عبارات أقسام الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل بعد وللدرجة الكلية للمتغير، وكذلك معامل ارتباط كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمتغير، وذلك كما هو مبيّن في الجداول (3)، (4)، الواردة لاحقاً؛ وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً: المقياس الأول: العنف الزوجي

تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون لارتباط عبارات مقياس العنف الزوجي مع الدرجة الكلية للمقياس، كما هو موضح في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3)

نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس العنف الزوجي مع الدرجة الكلية للمقياس

الرقم	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائية
1	.384**	.000
2	.565**	.000
3	.581**	.000
4	.554**	.000
5	.545**	.000
6	.651**	.000
7	.454**	.000
8	.601**	.000
9	.603**	.000
10	.606**	.000
11	.612**	.000
12	.644**	.000
13	.583**	.000
14	.515**	.000
15	.605**	.000
16	.584**	.000

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) **دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق (3) أن معامل ارتباط العبارات كان بدرجة مقبولة ودالة إحصائياً حيث كانت جميعها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك لم تحذف أي عبارة من عبارات المقياس، وبقي عدد عباراته **(16)** عبارة، ما يشير إلى الاتساق الداخلي لعبارات الأداة ولأبعادها، وأنها تشترك معاً في قياس العنف الزوجي في ضوء الإطار النظري الذي بُنيت الأداة على أساسه.

ثانياً: المقياس الثاني: السياسات الاجتماعية

تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون لارتباط عبارات مقياس السياسات الاجتماعية مع الدرجة الكلية للمقياس، كما هو موضح في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول (4)

نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات مقياس السياسات الاجتماعية مع الدرجة الكلية للمقياس

الرقم	الارتباط بالبعد	الدلالة الإحصائية
1	.634**	.000
2	.562**	.000
3	.717**	.000
4	.639**	.000
5	.664**	.000
6	.656**	.000
7	.232**	.000
8	.660**	.000
9	.646**	.000
10	.644**	.000
11	.763**	.000
12	.672**	.000
13	.638**	.000
14	.454**	.000
15	.732**	.000
16	.466**	.000
17	.282**	.000

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) **دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق (4) أن معامل ارتباط العبارات كان بدرجة مقبولة ودالة إحصائياً حيث كانت جميعها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك لم تحذف أي عبارة من عبارات المقياس، وبقي عدد عباراته (**17**) عبارة، ما يشير إلى الاتساق الداخلي لعبارات الأداة ولأبعادها، وأنها تشترك معاً في قياس السياسات الاجتماعية في ضوء الإطار النظري الذي بُنيت الأداة على أساسه.

3.3.2 ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الأداة (الاستبانة) الاستقرار النسبي في نتائجها، وعدم تغيرها بشكل كبير حتى لو تم إعادة توزيعها مرةً أخرى على أفراد العينة خلال فترة زمنية معينة، أي أن النتائج لا تتغير بشكل كبير. وبعد التحقق من صدق الاستبانة تم التحقق من ثباتها من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ

(Cronbach Alpha) لكل قسم من أقسامها (العنف الزوجي، السياسات الاجتماعية)، على عينة صدق البناء نفسها، والجدول رقم (5) يوضح هذه النتائج:

جدول (5)

معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمقياسي الدراسة

الرقم	المقياس	عدد العبارات	قيمة (ألفا كرونباخ)
.1	العنف الزوجي	16	.841
.2	السياسات الاجتماعية	17	.881
	الدرجة الكلية	33	.890

المصدر: من إعداد الباحثة، من واقع نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (5) السابق أنّ قيم معامل الثبات لمقياسي الدراسة قد تراوحت ما بين (0.841-0.881)، فيما بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية (.89)، ما يدعم ثبات أداة الدراسة لقياس العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وصلاحيتها للتطبيق.

وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لدرجة التقدير وهي: موافق تماماً، موافق، موافق نوعاً ما (محايد)، غير موافق، غير موافق مطلقاً. وقد أعطي للعبارات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (أوافق بشدة)، و(4) درجات عن كل إجابة (أوافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (أعارض)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (أعارض بشدة). ويبين الجدول التالي رقم (6)، طريقة إدخال البيانات وترميزها على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث كانت العبارات على كافة الأبعاد ذات مضمون إيجابي.

جدول (6)

طريقة ترميز البيانات وإدخالها

درجة الاستجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
رمز الإدخال	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة

3.4 إجراءات تطبيق الدراسة

لقد تمَّ إجراء هذه الدِّراسة بالتَّسلسل، وفق الخطوات التَّالية:

- قامت الباحثة بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.
- بناء أداة الدراسة بناءً على اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة.
- تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على العديد من المحكمين.
- تطبيق الدراسة على مشاركين استطلاعية مكونة من (30) مفردة من العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث محل الدراسة بهدف التأكد من صدق وثبات الأداة ومدى صلاحيتها لقياس ما صممت لأجله.
- قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على المشاركين المستهدفة.
- تم إعطاء المتغيرات والأبعاد أرقاماً تسلسلية من أجل إدخالها للحاسوب.
- استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.
- تم تفسير النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات المقترحة.

3.5 المعالجات الإحصائية

للإجابة عن تساؤلات الدّراسة وفرضياتها بعد جمع الاستبانات من المشاركين في الدراسة، قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستخدام برمجية الـ (SPSS)، مستعينة بمتخصص إحصائي. ومن المعالجات الإحصائية التي استخدمت:

1. حسبت الوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتقدير الوزن النسبي لعبارات الاستبانة.
2. أُجريَ اختبار الثبات بطريقة معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، لقياس درجة ثبات الاستبانة.
3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، لفحص التساؤلات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وفرضياتها وتمثلت في هذه الدراسة بالجنس.
4. حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لفحص الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمقياس.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي (One way - ANOVA)، لفحص التساؤلات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفرضياتها وهي: المؤهل العلمي، العمر، الدخل الشهري، مكان السكن.
6. اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، (لمعرفة الفروق لصالح أي متغير أو أية فئة).
7. الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression analysis) لقياس تأثير العنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الرابع

نتائج الدِّراسة

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضا لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة واستعراض أبرز نتائج الدراسة الميدانية والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل عبارات الاستبانة؛ لذا، تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانات الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على النتائج وتحليلها.

4.2 النتائج المتعلِّقة بأسئلة الدراسة

وللإجابة عن السؤال الرئيس الأول والأسئلة الفرعية المرتبطة به تمَّ استخراج النتائج التي تتعلق بمقياسي أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات المشاركين في الدراسة التي تم اختيارها، حيث تمَّ استخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعيارية لعبارات المجالات، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ وذلك كما يوضح الجدول الآتي وفق الميزان المحدد:

جدول (7)

ميزان النسب المئوية للاستجابات

المقياس	الوزن	المتوسط الحسابي	الاتجاه/ درجة الاستجابة
غير موافق مطلقا	1	من 1 الى 1.79	منخفضة جدا
غير موافق	2	من 1.80 الى 2.59	منخفضة
موافق نوعا ما	3	من 2.60 الى 3.39	متوسطة
موافق	4	من 3.40 الى 4.19	مرتفعة
موافق تماما	5	من 4.20 الى 5.00	مرتفعة جدا

المصدر: ملحم، 2020، ص135.

التساؤل الرئيس: ما هو تأثير العنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

جدول (8)

إجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

القياس	العدد	اقل درجة	أعلى درجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
العنف الزوجي	169	2.81	4.88	3.98	0.372	مرتفعة
السياسات الاجتماعية	169	3.06	5.00	4.21	0.320	مرتفعة جداً

يتضح من الجدول رقم (8) أن هناك تأثيرًا ملحوظًا للعنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الموافقة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية تراوح بين مرتفع ومرتفع جدًا، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى العينة المشاركة بأهمية هذه العلاقة.

وبالنظر إلى مقياس العنف الزوجي، يظهر أن المتوسط الحسابي البالغ (3.98) يشير إلى مستوى مرتفع من التأثير، وهذا يعني أن العاملين في إدارة حماية الأسرة يرون أن العنف الزوجي يشكل قضية ذات تأثير كبير على ضرورة تشكيل السياسات الاجتماعية.

أما بالنسبة لمقياس السياسات الاجتماعية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.21)، مما يدل على مستوى مرتفع جدًا من التأثير، وهذا يشير إلى أن السياسات الاجتماعية تُعتبر أداة جوهرية في معالجة آثار العنف الزوجي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك تأثيرًا واضحًا للعنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية، وبناءاً على التحليل تبين إدارة حماية الأسرة والأحداث أن معالجة هذه الظاهرة تستوجب سياسات اجتماعية فعّالة قادرة على الحد من تداعيات العنف الزوجي وتعزيز استقرار المجتمع.

السؤال الأول: ما مستوى العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني؟

يتبين من الجدول رقم (9) في الملحق (ج) أن مستوى العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني يُعد مرتفعًا بناءً على المتوسط الحسابي الكلي (3.98) والانحراف المعياري (.374)، إذ توضح البيانات أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تداعياتها السلبية على الأسرة والمجتمع، فتشير النتائج إلى أن توزيع الأدوار التقليدية داخل الأسرة يسهم بدرجة متوسطة في زيادة احتمالية وقوع العنف الزوجي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.08) وهذا يشير إلى أن النمط التقليدي في تقسيم الأدوار بين الزوجين ليس العامل الأهم لكنه لا يزال مرتبطًا بشكل ملحوظ بهذه الظاهرة.

أما الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة، فقد كان تأثيرهما على زيادة العنف الزوجي مرتفعًا جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.15) و(4.30) على التوالي، ويعكس ذلك الضغط الكبير الذي تفرضه الظروف المالية على الأزواج، مما يؤدي إلى تصاعد العنف داخل الأسرة، وبالمثل، يُظهر تأثير التفاوت في السلطة بين الزوجين والعادات والتقاليد دورًا كبيرًا في تعزيز العنف الزوجي، حيث كانت النتائج مرتفعة مع متوسطات حسابية (3.44) و(3.87) على التوالي.

كما تبين أن انخفاض مستوى التعليم والفقر يعززان احتمال حدوث العنف الزوجي بشكل ملحوظ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية (3.46) و(3.79) على التوالي، وهذا يدل على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تشكل بيئة خصبة لنشوء العنف الزوجي.

ومن ناحية الآثار النفسية والاجتماعية، تظهر النتائج أن العنف الزوجي يترك تأثيرات خطيرة جدًا على النساء والأطفال، فعلى سبيل المثال، كانت التأثيرات على الصحة النفسية للنساء (4.36)، والقلق والاكتئاب (4.46)، والمشكلات النفسية للأطفال (4.34) مرتفعة جدًا. كما أن مشاهد العنف بين الوالدين تؤثر سلبًا على قدرة الأطفال على بناء علاقات صحية في المستقبل، بمتوسط حسابي (4.38)، وهذه النتائج تعكس الأثر طويل الأمد للعنف الزوجي على الأجيال القادمة.

وأخيرًا، تساهم الإصابات الجسدية الناتجة عن العنف الزوجي في تدهور الصحة العامة للنساء، كما أن العنف يؤثر على دور المرأة في الأسرة والمجتمع بشكل كبير، إذ بلغ متوسط تأثير العنف على دور المرأة (4.15)، مما يبرز الحاجة إلى تطوير سياسات اجتماعية تعالج هذه القضايا بشكل شامل.

وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني ليس ظاهرة فردية، بل مشكلة مجتمعية متعددة الأبعاد تتطلب جهودًا منسقة لتخفيف حدتها من خلال السياسات التوعوية والاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف جذور المشكلة وآثارها.

السؤال الثاني: ما مستوى السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني؟

يتضح من الجدول رقم (10) في الملحق (ج) أن مستوى السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني يُعد مرتفعًا جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.21) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (.320)، وتعكس النتائج فاعلية الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في التصدي للعنف الزواجي وتوفير الحماية والدعم للضحايا، إذ تشير البيانات إلى أن إدارة حماية الأسرة والأحداث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز البيئة الآمنة للنساء والأطفال المتضررين من العنف، حيث حصل هذا البند على متوسط حسابي مرتفع جدًا (4.42)، مما يعكس ثقة المشاركين في كفاءة هذه الإدارة، كما أن الإدارة تُسهم بشكل ملحوظ في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا بمتوسط حسابي (4.24)، وهو ما يعزز

قدرة الضحايا على التعافي والاندماج مجددًا في المجتمع، كما هو مبين في نتائج أخرى تتعلق بقدرة النساء على الاندماج بعد تعرضهن للعنف (4.26).

فيما يتعلق بجهود التوعية، تظهر النتائج أن إدارة حماية الأسرة تلعب دورًا جوهريًا في زيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف الزوجي، حيث بلغ متوسط التقييم لهذا البند (4.37)، بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن الإدارة تقدم برامج توعية فعّالة تساهم في الحد من العنف الزوجي بمتوسط مرتفع جدًا (4.38)، ما يبرز الدور التوعوي كإحدى أدوات الإدارة الفعالة.

ومن ناحية التحديات، تبرز قضية نقص التمويل كعائق رئيسي أمام تقديم خدمات شاملة، وهو ما ظهر في متوسط تقييم (4.30)، وهذا يشير إلى وجود حاجة ملحّة لتعزيز الموارد المالية لدعم الإدارة في أداء دورها بكفاءة أكبر، أما التشريعات، فقد أظهرت نتائج متوسطة مرتفعة (3.95–4.07) فيما يخص دورها في حماية النساء والأطفال من العنف الزوجي، ورغم ذلك، أجمعت العينة على ضرورة تحسين القوانين لتكون أكثر فعالية وشمولية، كما يظهر في المتوسط الحسابي (4.23)، يؤكد ذلك على الحاجة إلى مراجعة القوانين الحالية لتعزيز الحماية القانونية وزيادة الردع.

ويتضح أن التعاون بين الجهات القانونية والمجتمعية كان أحد الجوانب الإيجابية البارزة، حيث حصل على متوسط تقييم (4.14)، مما يشير إلى أهمية التنسيق بين مختلف الأطراف لضمان تقديم الدعم المتكامل للضحايا، وأيضًا، ساهمت السياسات الاجتماعية في تعزيز البيئة الآمنة للنساء والأطفال بمتوسط (4.04).

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني تلعب دورًا إيجابيًا جدًا في مواجهة العنف الزوجي.

4.3 النتائج المتعلِّقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي للعنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث.

وبهدف تحديد الأثر بين متغيري الدراسة والمتلعلقان بالعنف الزوجي والسياسات الاجتماعية، استخدم الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression)، ونتائج الجدول (11) تبين ذلك:

جدول (11)

نتائج اختبار أثر العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث

المعاملات	درجات الحرية	مجموع الانحرافات	مربع مجموع الانحرافات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحراف	1	2.352	2.352	18.54	**0.00
البواقي	167	21.185	.127		
المجموع	168	23.538			

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من نتائج الجدول (11) وجود تأثير معنوي واضح للعنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهته في المجتمع الفلسطيني، كما هو مدرك من قبل العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، إذ يُبرز مستوى الدلالة الإحصائية (0.00)، الذي يقل عن العتبة المقبولة (0.05)، قوة العلاقة بين المتغيرين المدروسين، حيث تعكس هذه النتيجة وجود ارتباط قوي لا يمكن إرجاعه إلى الصدفة الإحصائية.

كما تشير قيمة F المرتفعة (18.54) إلى أن النموذج الإحصائي المستخدم يفسر العلاقة بشكل موثوق، فهذه النتيجة تسلط الضوء على أن العنف الزوجي، باعتباره مشكلة اجتماعية مؤثرة، يلعب دورًا هامًا في تحفيز تطوير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع،

فالعاملون في إدارة حماية الأسرة، بناءً على تجربتهم الميدانية، يظهرون وعيًا بأهمية توجيه الجهود لصياغة سياسات تستجيب لطبيعة هذه الظاهرة.

وعند النظر إلى تقسيم الانحرافات، نجد أن جزءًا كبيرًا من التباين في تطوير السياسات الاجتماعية يمكن تفسيره من خلال العنف الزوجي (2.352)، بينما تُظهر البواقي (21.185) أن هناك عوامل أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة قد تسهم أيضًا في تشكيل السياسات، فهذه النتائج تشير إلى أن العنف الزوجي ليس العامل الوحيد ولكنه يمثل عاملاً محورياً في النقاشات المتعلقة بتطوير الاستراتيجيات الاجتماعية، ومن هنا فإن العاملون في إدارة حماية الأسرة والأحداث، من خلال تعاملهم اليومي مع الحالات المتأثرة بالعنف، يساهمون بشكل مباشر في تحسين آليات الدعم والإجراءات القانونية والمجتمعية الموجهة نحو الوقاية والعلاج، وهذا يبرز أهمية خبراتهم الميدانية كمدخل أساسي لتطوير سياسات أكثر فعالية واستجابةً لاحتياجات الفئات المتضررة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات أفراد العينة حول تأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تعزى إلى للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن)

قامت الباحثة بفحص الفرضيات الصفرية التى تشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وحُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين في الدراسة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية تعزى إلى متغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن، والجدول (12) يبين ذلك:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين في الدراسة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية تعزى إلى متغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن

المتغير	المستوى	الإحصائي	العنف الزوجي	السياسات الاجتماعية	الدرجة الكلية
الجنس	ذكر	M	3.92	4.21	4.07
		SD	.387	.320	.291
	انثى	M	4.11	4.20	4.15
		SD	.311	.324	.255
العمر	اقل من 30 عام	M	4.01	4.25	4.13
		SD	.289	.319	.236
	من 31- 45 عام	M	3.99	4.25	4.12
		SD	.483	.303	.321
	46 عام فما فوق	M	3.83	3.93	3.88
		SD	.248	.235	.227
المؤهل العلمي	ثانوي	M	3.28	2.45	3.36
		SD	.322	.442	.571
	جامعي	M	3.40	4.92	3.45
		SD	.773	.532	.719
	دراسات عليا	M	3.91	3.33	3.98
		SD	.671	.822	.723
الدخل الشهري	أقل من 1800 شيكل	M	3.34	3.35	3.92
		SD	.507	.801	.622
	من 1800- 3500 شيكل	M	3.48	3.91	3.42
		SD	.700	.827	.492
	أكثر من 3500 شيكل	M	3.98	3.45	3.55
		SD	.702	.231	.662
مكان السكن	مدينة	M	3.44	4.31	3.49
		SD	.688	.661	.499
	قرية	M	3.71	3.73	3.55
		SD	.871	.512	.501
	مخيم	M	3.48	3.56	3.31
		SD	.761	.412	.511

M= المتوسط الحسابي SD= الانحراف المعياري

يتضح من الجدول (12) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات المشاركين في الدراسة على مقياسي الدراسة (العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية) في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة. وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمقاييس الفرعية فقد أجري تحليل التباين متعدد المتغيرات "بدون تفاعل" ("MANOVA "without Interaction)، والجدول (13) في الملحق (ج) يبين ذلك.

يتضح من الجدول (13) الآتي:

1. بالنسبة إلى الجنس، تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي للعنف الزوجي على الدرجة الكلية بمستوى دلالة (0.037) مما يعني أن الفروق بين الذكور والإناث في هذا الجانب ذات دلالة إحصائية، ومن ناحية أخرى، لم يظهر أي تأثير معنوي للجنس على السياسات الاجتماعية أو الدرجة الكلية، حيث كانت مستويات الدلالة مرتفعة نسبيًا مما يشير إلى تجانس نسبي في الاستجابات بين الجنسين في هذه المقاييس.
2. عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ .05) في استجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تعزى إلى متغير العمر.
3. عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ .05) في استجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
4. عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ .05) في استجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تعزى إلى متغير الدخل الشهري.

5. عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في استجابات المشاركين حول تأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني من

وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث تعزى إلى متغير مكان السكن.

4.4 النتائج

توصلت الدراسة الى عدد نتائج من أهمها:

1. هناك تأثيرًا ملحوظًا للعنف الزوجي على تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الموافقة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية تراوح بين مرتفع ومرتفع جدًا، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى المشاركين بأهمية هذه العلاقة.يمكن ربط النتيجة بنظرية التعليم الاجتماعي، التي تركز على تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية في تشكيل سلوك الأفراد وقيمهم. و تؤكد نظرية التعليم الاجتماعي أن الأفراد يتعلمون من تجاربهم وتفاعلاتهم، بما في ذلك القيم المرتبطة بالعنف. لذا، يُظهر المستوى المرتفع من الموافقة على مقياسي العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية فهمًا لكيفية تأثير هذه التجارب على تطوير السياسات واستراتيجيات مواجهة العنف.

2. تأكد إدارة حماية الأسرة والأحداث أن معالجة هذه الظاهرة تستوجب سياسات اجتماعية فعّالة قادرة على الحد من تداعيات العنف الزوجي وتعزيز استقرار المجتمع.وتتفق الباحثة مع دراسة عطاالله واخرين(2018)بأن هناك حاجة ماسة لتطوير السياسات لتكون أكثر شمولية فإذا حظيت هذه السياسات بدعم واسع النطاق، فقد يكون هناك إمكانية لتغيير حقيقي في كيفية معالجة قضية العنف الزوجي على مستوى المجتمع.

3. يتضح أن العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني ليس ظاهرة فردية، بل مشكلة مجتمعية متعددة الأبعاد تتطلب جهودًا منسقة لتخفيف حدتها من خلال السياسات التوعوية والاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف جذور المشكلة وآثارها.وهنا يمكن فهم النتيجة من خلال نظرية الاحباط التي توضح أن الإحباط ناتج عن العوامل الاجتماعية والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية ومنها الفقر، و البطالة. لذا، فإن التركيز على السياسات التوعوية والاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف جذور المشكلة وآثارها يُعتبر خطوة هامة للتخفيف من حدة العنف الزوجي مما يسهم في تحسين العلاقات الأسرية وتعزيز السلامة في المجتمع. وبالتالي، فإن الجهود المنسقة لمواجهة هذه المشكلة تعكس أهمية فهم الأبعاد المتعددة للعنف الزوجي وتأثير الإحباط على سلوك الأفراد. واتفقت الباحثة مع دراسة (أملاش واخرين،2020) بأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية تعمل على زيادة العنف بين الازواج وقد اوصت الدراسة برسم سياسات لمعالجة هذه الظاهرة بطرق أكثر مرونة.

4. وجود تأثير معنوي واضح للعنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية لمواجهتها في المجتمع الفلسطيني حيث أن العنف الزوجي، باعتباره مشكلة اجتماعية مؤثرة، يلعب دورًا هامًا في تحفيز وتطوير السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من آثاره السلبية على الأفراد والمجتمع. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدة عوامل، أبرزها أن العنف الزوجي يؤثر بشكل كبير على كيفية تشكيل وتطوير السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. وهذا يعني أن صناع القرار والمجتمع يسعون إلى معالجة هذه الظاهرة من خلال استراتيجيات محددة تهدف إلى الحد منها، وتتفق الباحثة مع دراسة وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية(2018) التي أوصت بتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي.وأيضاً اتفقت مع دراسة سعيد واخرون(2019) فقد أوصت بمكافحة العنف من قبل المؤسسات الاجتماعية والقانونية والتنفيذية والتشريعية كافة.

5. لم تظهر الدراسة حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) تبعا للمتغيرات (الجنس ،العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن) تشير النتائج المتعلقة

بتأثير العنف الزوجي على تطوير وتشكيل السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني إلى وجود تشابه في إجابات المشاركين، بغض النظر عن متغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، ومكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم). يعكس هذا التشابه أن العوامل المرتبطة بالعنف الزوجي تؤثر على الجميع بشكل متساوٍ. كما يوضح أن جميع المشاركين في الدراسة يتفقون على أهمية تأثير العنف الزوجي في تطوير السياسات الاجتماعية بشكل واضح.

4.5 التوصيات

توصلت الدراسة الى التوصيات التالية

1. تطوير الإطار القانوني في فلسطين بما يضمن حماية أكثر فعالية للنساء والأطفال من العنف الزوجي، والعمل على سد الثغرات القانونية التي تعيق محاسبة مرتكبي العنف.
2. تنظيم حملات توعوية تثقيفية تستهدف تغيير المفاهيم الثقافية والاجتماعية التي تُكرس للعنف الزوجي، مع التركيز على تعزيز قيم المساواة واحترام حقوق المرأة.
3. إعداد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في إدارات حماية الأسرة والأحداث لتمكينهم من التعامل الفعّال مع حالات العنف الزوجي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا.
4. بناء شراكات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتقديم خدمات متكاملة وشاملة للضحايا، مثل المأوى الآمن، والاستشارات القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي.
5. زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لإدارات حماية الأسرة، وتطوير البنية التحتية لتقديم خدمات الحماية، مثل خطوط الاتصال الساخنة، لضمان استجابة سريعة وفعالة لحالات العنف.
6. إجراء دراسات ميدانية إضافية لفهم العوامل التي تؤثر على العنف الزوجي بشكل أعمق، بما في ذلك تأثير الخلفيات الثقافية والاجتماعية.
7. إنشاء منصات حوار تسمح للضحايا بمشاركة تجاربهم، مما قد يساعد في رفع الوعي وتحفيز الآخرين على اتخاذ موقف ضد العنف.

8. موائمة المعايير الدولية للأحداث لا سيّما العمل على إقرار قانون حماية الأسرة والأحداث الذي يضع المعايير لنظام عدالة جديد لحماية الأسرة والأحداث بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة وذات الاختصاص.
9. تعزيز التشبيك والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتوفير شبكات أمان مادية واجتماعية واقتصادية للضحايا المعنّفين سواء كانوا من النّساء أو الأطفال الأحداث.

المراجع العلمية

أولا: المراجع العربية

أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف. (2008). *العنف في الاسرة أسباب وحلول*. عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

أبو سنينة، خالد . (2020). *التحديات الاقتصادية والإجتماعية وتأثيرها على شبكة الحماية الأسرية في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات الإجتماعية.

ابوجبل، رنا. (2017). *العنف الموجه نحو الزوجة وعلاقته بالرضا عن الحياة والاكتئاب لدى الزوجات في غزة*. جامعة الازهر،غزة–فلسطين.

ابوحصوة، مروة ، و رافع الخريشة. (2021). *العوامل التي تقود الي العنف بين الزوجينداخل الاسرة في المجتمع الاردني منوجه نظر العاملين في ادارة حماية الاسرة*. ،رسالة ماجستير،جامعة مؤتة– الكرك،الاردن.

اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المراة(1967). (1967).

الأسعد، روان. (2021). *العنف الاقتصادي في فلسطين*. موقع تجمع سوريات من اجل الديمقراطية.

الاسكوا. (2004). *نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية،سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا.

الأسكوا. (2008). *الساسات الاجتماعية المتكاملة التقرير الثاني*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،الامم المتحدة.

الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) المادة (5). (1948).

الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المراة (1993). (1993).

أيوب، محمد. (2019). *المرأة في فلسطين*. اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

البابا، اياد. (2015). *السياسات الاجتماعية*. موقع دولة فلسطين.

بحري، منى ، و نازك قطيشات. (2011). *العنف الاسري*. دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن.

براهمة، نصيرة. (2015). المرأة والعنف في المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأشكال وأسباب تمثلاتة الإجتماعية في الجزائر في إقليم جيجل. *مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية، 18*، 107-120.

بوارس، عمر. (2023). العنف ضد المراة:قراة في المواثيق والاعلانات الدولية لحقوق الانسان. *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، 54*، 49-76.

البيرماني، كواكب. (2015). الخدمة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية في المجتمع العراقي. *مجلة كلية الشريعة للبنات، 26*(1)، 137-147.

الجعفراوي، أسماء. (2020). رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الإجتماعية،الجمعية. *مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، 3*(1)، 144-171.

جمعيةالمراة الفلسطينية العاملة للتنمية. (2019). *دراسة دور المنظمات الغير حكومية في تعزيز الحماية الاسرية في فلسطين.*

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). *واقع النوع الاجتماعي في فلسطين ضمن اهداف التنميةالمستدامة.* رام الله_فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (2022). *واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2022. ص1-76ص (58-59). دولة فلسطين.*

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (2024). موقع ويب.

حرب، جهاد. (2020). *العنف المسلط على المرأة داخل الاسرة الفلسطينية.* ورقة حقائق،المؤسسة الوطنية للتمكين والتنمية المحلية.

الحربي، وفاء. (2024). السياسات الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 1-9.

حسن، ايمان ، و لبنى عكروش . (2024). انماط العنف المبني على النوع الاجتماعي:دراسة مطبقة على الناجيات المقيمات في دار الوفاق الاسري. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 51*(2)، 104-119.

الحياتي، صابرين. (2022). التصدي لجرائم العنف الأسري ضد المرأة:دراسة ميدانية في قانون مناهضة العنف الاسري في إقليم كردستان. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، 3*(11)، 172-184.

خليل، أحمد ، و رشا محمود. (2017). دراسة "أشكال العنف الزوجي وأسبابه في المجتمع الفلسطيني. *مجلة الدراسات الاجتماعية، 20*.

درويش، حنان. (2022). *الحماية الجنائية لضحايا العنف الاسري في التشريع البحريني*. بحث،منصة الابحاث والدراسات الجامعية،معهد البحرين للتنمية السياسية.

دولة فلسطين . (2022). *نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات رقم(28)لسنة 2022*. مجلس الوزراء،رام الله،فلسطين.

دويكات، نبيل. (2019). *التمييز والعنف ضد النساء،تربة القتل الخصبة،تقرير تحليلي*. مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

الرشيد، ملك. (2021). دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة:التجربة الكويتية في تناول قضية العنف ضد المرأة نموذجا،جامعة القاهرة. *مجلة كلية الاداب، 5*(81)، 397-443.

رماش، صبرينة. (2022). عوامل عنف الزوج ضد الزوجة في المجتمع الجزائري. *مجلة آفاق للعلوم، 7*(3)، 444-464.

الريس، ناصر. (2023). *العنف والخدمات المقدمة في محافظة الخليل*. مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

الزهرى، ايمان. (2021). العنف ضد المراة دراسة نظرية لاثارة عليها. *مجلة العلوم الانسانية،جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، 8*(2)، 366-383.

زوجي، أمينة. (2019). معالجة اشكالية العنف الزوجي في المغرب. *مجلة العلوم الاجتماعية، 11*.

زيد، أرقم. (2021). *دور مراكز التفكير في رسم السياسات العامة للسلطة الفلسطينية*. رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين.

الزين، ابراهيم. (2019). عوامل العنف الاسري واثاره في دول الخليج العربي. *6*(107)، 9-66.

السروجي، طلعت. (2024). *السياسات الاجتماعية،الفصل الاول اسس سياسة الرعاية الاجتماعية وركائزها*. كتاب،جامعة حلوان،كلية الخدمة الاجتماعية،القاهرة.

سعد الله، عزة . (2021). *اثر عدوان مايو2021على اشكال وانواع ومسببات العنف ضد النساء والفتيات المبني على النوع الاجتماعي*. ورقة بحثية،مركز شؤون المرأة_غزة.

سعيد، نادر ، ريم غطاس، نور الاعرج، و محمد الشعيبي. (2016). *دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات،تمشركة كيمونكس الدولية مع جمعية تنميةاعلام المراة*.

سلامة، جميل. (2020). اتفاقية سيداو وتطبيقها في فلسطين بين الشريعة والقانون. *كتاب*، 1-352.

سلطانة، رندا ، محمد راشد، سامية هلال، و مصطفي أحمد. (2016). دراسة أسباب وأثار العف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط. *مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، 48*(1-2)، 557-572.

سنيورة، رندة. (2022). *مركز المراة1991-2021 نشرة المركز عن عام 2021*. مركز المراة للارشاد القانوني والاجتماعي.

السوداني، هند. (2019). العنف الاسري واثره على المجتمع العراقي بعد عام 2003. *مجلة الاطروحة، 4*(6)، 85-100.

السيد ،هدى. (2023). العنف ضد الزوجة وعلاقته بالتسامح لدى عينة من الزوجات. *المجلة التربوية، 2*(107)، 561-726.

شبانة، لؤي. (2016). *المشهد الاجتماعي الفلسطيني في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجس الفجوات الاجتماعية*. معهد ابحاث(ماس)السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

الشرطة الفلسطينية . (2023). *احصائية الشرطة الفلسطينية للعام2022*. موقع ويب الشرطة الفلسطينية.

الشرطة الفلسطينية. (2013). *كتاب الشرطة المدنية الفلسطينية_اجراءات العمل الموحد لوحدة حماية الاسرة والاحداث*. وزارة الداخلية،رام الله فلسطين.

الشرطة الفلسطينية. (2024). *كتاب الاحصاء السنوي لعام 2024*. المديرية العامة للشرطة،وزارةالدخلية،رام الله،فلسطين.

شقلاب، نوري. (2015). العنف الاسري والاثار وطـرق الوقايـة. *مجلـة جيـل للعلـوم الانسـانية والاجتماعية، 5*، 115-127.

شقير، زينب. (2021). العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري. *المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية، 5*(16).

صلاح، هنادي. (2020). *مسودة مشروع قرار بقانون الفلسطيني بشأن حماية الاسرة من العنف دراسة تحليلية*. غزة،فلسطين: المركز العربي الديمقراطي للابحاث برلين.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2015). *تقييم برامج الحماية الاجتماعية فـي الأراضـي الفلسـطينية*. تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسـكان بالتعـاون مـع وزارة التنميـة الاجتماعيـة الفلسطينية.

الطنجي، لينة ، و وفاء حمدي. (2023). اثر العنف الاسري على السلوك الانحرافي لدى طلبة المرحلة الاعدادية،جامعة بغداد. *مجلة الاداب، 145*، 265-290.

عبد الرحمن، ليلى ، و ناصر العلي. (2020). دراسة عن "العنف الزوجي وآثاره النفسية والاجتماعيـة على النساء في المجتمع العربي. *مجلة العلوم الاجتماعية، 55*.

عبد الله، سنيات. (2018). مقالة العنف الزوجي. *مجلة القانون والعلوم السياسية، 7*.

عبدالله، محمد. (2022). العنف ضد المرأة العوامل والاثار:دراسة تحليلية،كلية الاداب،جامعـة بابـل. *،مجلة الاداب، 3*(141).

العبودي، رجاء. (2017). العنف ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيـرات. *مجلـة العلـوم التربويـة والنفسية، 139*، 40-434.

عبيدي، سعيد. (2019). العنف الزوجي واثاره النفسية،الوعي الاسلامي. *وزارة الاوقـاف والشـؤون الاسلامية، 56*(647)، 26-29.

عطاالله، محمود ، و سمير يوسف. (2018). دراسة "دور السياسات الاجتماعية فـي مكافحـة العنـف الزوجي: دراسة حالة في فلسطين. *المجلة الفلسطينية للدراسات الاجتماعية، 12*.

علاونة، عبد المجيد. (2020). الظروف الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني وانعكاسها على ازدياد اشكال العنف في فترة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مطبقة في مدينة رام الله . *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 4*(3)، 25-71.

العماري، بنور ، و خليفة الجندي. (2019). الخدمة الاجتماعية ودورهافي التعامل مع ظاهرةالعنف ضد المرأة. *مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، 8*، 126-144.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966)المادة(9). (1966).

عوض، عادل. (2017). *العنف الاسري واثره على الفرد والمجتمع*. كلية الشريعة والدراسات الاسلامية،جامعة ام القرى.

العيساوي، هادي. (2014). العنف الاسري:اسبابة وأثاره دراسة اجتماعية تحليلية. *مجلة كلية التربيةللبنات، 25*(1)، 1-6.

الغامدي، سعاد. (2017). العوامل المؤدية للتكيف الجبري للزوجة معالعنف الزوجي،مشروع بحثي. *مجلة الخدمة الاجتماعي، 2*(58)، 62-88.

فاضل، سنابل. (2021). العنف الاسري ضد الزوجة: الاسباب والحلول. *مجلة العلوم الاسرية،، 1*(322)، 1-394.

فطيس ، السعيد. (2023). ظاهرة العنف الاسري في المجتمع الجزائري بين السباب والاثار،جامعة زيان عاشور الجلفة. *مجلة المحترف، 10*(2)، 105-119.

فهمي، منال. (2018). *السياسات الاجتماعية،استراتيجيات سياسة الرعاية الاجتماعية وركائزها*. كتاب، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية،القاهرة.

قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني (2004). رقم 16، المادة 3. (2004).

كاظم ،ثائر. (2020). العنف الاسري ضد المرأة دراسة ميدانية إجتماعية في مدينة الديوان. *مجلة الاطروحة، 1*(5)، 61-86.

المالكي، مجدي ، و حسن لدادوة. (2010). *التغريد الوطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 1994-2008*. السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التخطيط للجنةالاقتصادية والاجتماعية لغرب اسياالاسكوا.

مسمار، معن. (2020). جرائم العنف ضد المراة واثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الاسرة في المجتمع الاردني. *المجلة العربية للنشر العلمي، 22*.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). (2024). *ورقة حقائق،اشكالية الخطط الوطنية والتخطيط الفلسطيني في ظل الحرب على غزة*. موقع معهد ماس.

منظمة الصحة العالمية. (2002). *العنف والصحة في العالم*. جنيف، منظمة الصحة العالمية.

منظمة الصحة العالمية. (2021). *ورقة حقائق العنف ضد المرأة*. موقع ويب منظمة الصحةالعالمية.

موسى، الحاج موسى. (2020). التوافق النفسي والاجتماعي لدى النساء المتعرضات للعنف الزوجي دراسة ميدانية لمحاكم الاسرة والاحوال الشخصية ولاية الجزيرة السودانية. *مجلة ريحان للنشر العلمي،مركز فكر للدراسات والتطوير، 3*، 1-25.

موسى، إيمان. (2007). *انعكاس الوضع الحالي على العلاقات الاسرية (العنف ضد الزوجة)*. بحث ميداني في مدينة الموصل،دراسات موصلية.

وتد ،صلاح ، و بدران بدر. (2012). العلاقة بين العنف الاسري وتقدير الذات وبين السلوك العدواني لدي الاولاد في جيل المراهقةفي محافظة بيت لحم،اكاديمية القاسمي. *مجلة الجامعة، 16*، 107-140.

وزارة التنمية الإجتماعية الفلسطينية. (2017). *الاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة*. وثيقة استراتيجية، وزارة التنمية الإجتماعية، رام الله.

وزارة شوون المرأة. (2019). *الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء2019 - 2011 للأعوام*. وزارة شؤون المرأة –اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة.

وزارة شؤون المراة. (2019). *دولة فلسطين وزارارة شؤون المراة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة في فلسطين للاعوام ٢٠٢٣-٢٠٣٠ .*

وزارة شؤون المرأة. (2024). *تقييم اولي للنوع الاجتماعي حول وضع النساء والفتيات في المناطق المستهدفة*. رام الله–فلسطين.

ياسر اسماعيل، و هالة نصر. (2015). دراسة "العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني: الأسباب والحلول. *مجلة الأبحاث في العلوم الاجتماعية، 28*.

يحيى، محمد. (2013). *(2013).دراسة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني،المبادرةالفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية* (الإصدار 1). مفتاح.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Amalesh , S., & Borah, S. (2020). *Covid-19 and Domestic Violence: an Indirect Path to Social and Economic Crisis.* Springer Science +Business Media, LLC, part of Springer.

Leite, F. M., Luis, M. A., & Amorim MH, Maciel EL, Gigante DP. (2019). *Violence against women and its association with intimate partner's profile: a study with primary care users.* Rev Bras Epidemiol. https://doi.org/22:e190056

M M Amorim و، L Maio .(2019) .Violence against women and its association with the intimate partner's profile: a study with primary care users .*Revista de Saúde Pública*.22 ،

Mohamed, S., Hassan, A., & Khalid, R. (2020). Evaluating the Dimensions of Violence Against Women in the Arab Region. *Journal of Gender Studies, 15*(2), 123-145.

Sharma, A., & Borah, S. B. (2020). (2020). COVID-19 and Domestic Violence: An Indirect Path to Social and Economic Crisis. *Journal of Family Violence, 37*(5), 759-765.

Un womenpra 58. (2022). *حملة 16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات فلسطين_*.

الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الباحثة بدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بعنوان "**العنف الزوجي وتأثيره على السياسات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليلية من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة والأحداث**"، من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.

حيث وقع عليك الاختيار عشوائيا، لتكن ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو منك التعاون في تعبئة الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً أن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيراعى الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة أسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك.حسن تعاونك.

مع بالغ شكري وتقديري

الباحثة: نورا الشافعي

إشراف: د. عبد الرحيم سليم شوبكي

د. خولة فضل الله

القسم الأول:المعلومات والبيانات الأولية

الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

العمر:

( ) أقل من30 عام ( ) من 31–45 عام ( ) 46 عام فما فوق

المؤهل العلمي:

( ) إعدادي ( ) ثانوي

( ) جامعي ( ) دراسات عليا

الدخل الشهري:

( ) أقل من 1800شيقل ( ) 1800شيقل–3500شيقل

( ) أكثر من 3500 شيقل

مكان السكن:

( ) مدينة ( ) قرية ( )مخيم

القسم الثاني: مقياسي الدراسة

أولاً: العنف الزواجي:

فيما يلي مجموعة من العبارات، الرجاء قراءة كل عبارة، ووضع علامة (√) أمام الإجابة التي تنطبق عليك، وتعبر عن رأيك:

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: العوامل الاجتماعية والاقتصادية						
1	يؤدي توزيع الأدوار التقليدية داخل الأسرة إلى زيادة احتمالية وقوع العنف الزوجي					
2	تساهم الظروف الاقتصادية الصعبة في زيادة العنف الزوجي بين الأزواج					
3	تلعب البطالة دورًا كبيرًا في تصاعد العنف داخل الأسرة					
4	تعزز بعض العادات والتقاليد قبول العنف الزوجي في المجتمع.					
5	يعتبر التفاوت في السلطة بين الزوجين سببًا رئيسيًا للعنف الزوجي					
6	تساهم القيم الثقافية في المجتمع في تكريس صورة سلبية عن حقوق المرأة داخل الأسرة					
7	يؤدي انخفاض مستوى التعليم إلى زيادة احتمال حدوث العنف الزوجي					
8	يرتبط العنف الزوجي بمستوى الفقر والضغوط المالية للأسرة					
المجال الثاني: الآثار النفسية والجسدية على النساء والأطفال						
9	يؤدي العنف الزوجي إلى تدهور الصحة النفسية للنساء					
10	يسبب العنف الزوجي القلق والاكتئاب لدى النساء المتضررات					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
11	الأطفال الذين يشهدون العنف الزوجي يعـــانون من مشكلات نفسية مستمرة					
12	تترك مشاهد العنف بين الوالدين تأثيرات سلبية على قدرة الأطفال على بناء علاقات صحية					
13	يتعرض الأطفال في بيئات العنف لخطر تكوين اتجاهات سلبية تجاه العلاقات المستقبلية					
14	تساهم إصابات النساء الجسدية الناتجـــة عـــن العنف الزوجي في تدهور حالتهن الصحية					
16	قد يؤدي العنف الزوجي إلى تراجع تقدير الذات لدى النساء المعنفات					

ثانياً-السياسات الاجتماعية:

فيما يلي مجموعة من العبارات، الرجاء قراءة كل عبارة، ووضع علامة (√) أمام الإجابة التي تنطبق عليك، وتعبر عن رأيك:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول- البعد التشريعي:						
1	التشريعات الفلسطينية الحالية كافيـــة لمعاقبـــة مرتكبي العنف الزوجي وحماية الضحايا					
2	يتم تطبيق القوانين المتعلقة بـــالعنف الزوجـــي بشكل فعال					
3	يوجد قوانين كافية لحماية الأطفال من العنـــف الزوجي					
4	يوجد آليات كافية لمتابعة تنفيذ القوانين وتقيـــيم فعاليتها					
البعد الثاني- البعد التوعوي:						
5	لدي توعية كافية حول مشكلة العنف الزوجـــي في المجتمع الفلسطيني					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
6	توجيه الحملات التوعوية بشكل فعال إلى جميع شرائح المجتمع					
7	إدراج موضوع العنف الزوجي في المناهج الدراسية					
8	هناك برامج توعية موجهة بشكل خاص للرجال					
البعد الثالث- البعد الخدماتي:						
9	يوجد مراكز إيواء كافية للنساء والأطفال ضحايا العنف الزوجي					
10	تتوفر خدمات نفسية واجتماعية كافية للضحايا					
11	يوجد خطوط ساخنة متاحة للتبليغ عن حالات العنف الزوجي					
12	تقديم خدمات قانونية مجانية للضحايا					
البعد الرابع -البعد التعاوني:						
13	وجود تعاون فعال بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة العنف الزوجي					
14	وجود تنسيق جيد بين مختلف الجهات المعنية (الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم)					
15	مشاركة المجتمع المحلي في جهود مكافحة العنف الزوجي					
16	يتم تقييم برامج مكافحة العنف الزوجي بشكل دوري وتطويرها					
البعد الخامس-البعد التأثير:						
17	السياسات والتدخلات الحالية أدت إلى انخفاض معدلات العنف الزوجي					
18	السياسات والتدخلات المتبعة حسنت من حياة الضحاي					
19	السياسات والتدخلات المتبعة غيرت من نظرة المجتمع للعنف الزوجي					

مع بالغ شكري و تقديري **الباحثة: نورا الشافعي**

ملحق (ب)

محكمي الاستبانة

الرقم	اسم الدكتور	التخصص	الجامعة
.1	د. ناصر الدين الشاعر	مقارنة اديان	جامعة النجاح الوطنية
.2	د. خولة فضل الله	الإدارة التربوية	الكلية العصرية
.3	د. بلال الشوبكي	علوم سياسية	جامعة الخليل
.4	د. فادي جمعة	علوم سياسية	الجامعة العربية الأمريكية
.5	د. ياسر ابو حامد	علوم سياسية	جامعة الاستقلال
.6	د. عوض سليميه	علوم السياسية	معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
.7	د. نائل موسى	اقتصاد	جامعة النجاح الوطنية
.8	د. عبد الرحيم الشوبكي	التخطيط والتنمية السياسية	جامعة النجاح الوطنية
.9	د.يمنى جوابرة	ارشاد نفسي وتربوي	جامعة القدس المفقتوحة_ رام الله
.10	أ. يوسف أبو فارة	ارشاد نفسي وتربوي	جامعة القدس المفتوحة_ الخليل

ملحق (ج)

الجداول

جدول (9)

إجابات المشاركين الخاضعة للاختبار للمقياس الأول

العنف الزوجي	أعارض بشدة (%)	أعارض (%)	محايد (%)	أوافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
المجال الأول: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية								
يؤدي توزيع الأدوار التقليدية داخل الأسرة إلى زيادة احتمالية وقوع العنف الزوجي	0	32.5	20.1	45.6	1.8	3.08	.985	متوسطة
تساهم الظروف الاقتصادية الصعبة في زيادة العنف الزوجي بين الأزواج	0	3.6	1.8	71	23.7	4.15	.614	مرتفعة
تلعب البطالة دورًا كبيرًا في تصاعد العنف داخل الأسرة	0	0	5.3	59.8	34.9	4.30	.563	مرتفعة جداً
تعزز بعض العادات والتقاليد قبول العنف الزوجي في المجتمع	0	8.3	12.4	56.8	22.5	3.87	.903	مرتفعة
يعتبر التفاوت في السلطة بين الزوجين سببًا رئيسيًا للعنف الزوجي	0	17.2	26	49.7	7.1	3.44	.905	مرتفعة
تساهم القيم الثقافية في المجتمع في تكريس صورة سلبية عن حقوق المرأة داخل الأسرة	0	18.9	26	45	10.1	3.46	.913	مرتفعة
يؤدي انخفاض مستوى التعليم إلى زيادة احتمال حدوث العنف الزوجي	0	21.3	23.1	43.8	11.8	3.46	.957	مرتفعة

يرتبط العنف الزوجي بمستوى الفقر والضغوط المالية للأسرة	0	7.1	16	67.5	9.5	3.79	.706	مرتفعة
المجال الثاني: الآثار النفسية والجسدية على النساء والأطفال								
يؤدي العنف الزوجي إلى تدهور الصحة النفسية للنساء	0	0	1.8	60.9	37.3	4.36	.516	مرتفعة جداً
يسبب العنف الزوجي القلق والاكتئاب لدى النساء المتضررات	0	0	1.8	50.9	47.3	4.46	.534	مرتفعة جداً
الأطفال الذين يشهدون العنف الزوجي يعانون من مشكلات نفسية مستمرة	0	0	6.5	52.7	40.8	4.34	.598	مرتفعة جداً
تترك مشاهد العنف بين الوالدين تأثيرات سلبية على قدرة الأطفال على بناء علاقات صحية	0	0	4.1	53.3	42.6	4.38	.567	مرتفعة جداً
يتعرض الأطفال في بيئات العنف لخطر تكوين اتجاهات سلبية تجاه العلاقات المستقبلية	0	0	4.7	65.1	30.2	4.25	.535	مرتفعة جداً
تساهم إصابات النساء الجسدية الناتجة عن العنف الزوجي في تدهور حالتهن الصحية	0	0	10.1	68.6	21.3	4.11	.550	مرتفعة
يؤثر العنف الزوجي على دور المرأة في الأسرة والمجتمع	0	0	8.9	66.9	24.3	4.15	.556	مرتفعة
يؤدي العنف الزوجي إلى تراجع تقدير الذات لدى النساء المعنفات	0	0	6.5	78.1	15.4	4.09	.461	مرتفعة
الدرجة الكلية						3.98	.374	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث، من واقع نتائج التحليل الاحصائي

جدول (10)

إجابات المشاركين الخاضعة للاختبار للمقياس الثاني

السياسات الاجتماعية	أعارض بشدة (%)	أعارض (%)	محايد (%)	أوافق (%)	أوافق بشدة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
توفر إدارة حماية الأسرة والأحداث بيئة آمنة للنساء والأطفال المتضررين من العنف	0	0	1.8	54.4	43.8	4.42	.530	مرتفعة جداً
توفر إدارة حماية الأسرة والأحداث بيئة آمنة للنساء والأطفال المتضررين من العنف	0	0	1.8	54.4	43.8	4.42	.530	مرتفعة جداً
تلعب الإدارة دورًا حيويًا في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا	0	1.8	1.8	66.9	29.6	4.24	.572	مرتفعة جداً
تقدم إدارة حماية الأسرة برامج توعية تساهم في الحد من العنف الزوجي	0	0	1.8	58	40.2	4.38	.523	مرتفعة جداً
تعزز الإدارة قدرة النساء على الاندماج في المجتمع بعد تعرضهن للعنف	0	1.8	5.3	58	34.9	4.26	.639	مرتفعة جداً
تقوم الإدارة بإحالة الضحايا إلى المؤسسات المعنية بالدعم الصحي والاجتماعي	0	0	1.8	52.7	45.6	4.44	.532	مرتفعة جداً
تساهم الإدارة في رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف الزوجي	0	0	4.7	53.8	41.4	4.37	.573	مرتفعة جداً
تعاني الإدارة من تحديات مثل نقص التمويل، مما يؤثر على قدرتها على تقديم خدمات شاملة	0	0	10.7	48.5	40.8	4.30	.653	مرتفعة جداً

تساهم الإدارة في تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعية لحماية الأسرة	0	0	1.8	53.8	44.4	4.43	.531	مرتفعة جداً
تساهم التشريعات الحالية في حماية النساء والأطفال من العنف الزوجي	0	3.6	16.6	61.5	18.3	3.95	.701	مرتفعة
تحتاج القوانين المتعلقة بالعنف الزوجي إلى تحسين لتكون أكثر فعالية وشمولاً	0	0	6.5	63.9	29.6	4.23	.556	مرتفعة جداً
تسهم السياسات الاجتماعية في زيادة الوعي بخطورة العنف الزوجي	0	0	16.6	61.5	21.9	4.05	.620	مرتفعة
تساهم التشريعات في الحد من انتشار العنف داخل الأسر الفلسطينية	1.2	3.6	13.6	61.5	20.1	3.99	.699	مرتفعة
توفر التشريعات الحماية القانونية اللازمة لضحايا العنف الزوجي	1.2	0	7.1	77.5	14.2	4.07	.460	مرتفعة
توفر التشريعات الحماية القانونية اللازمة لضحايا العنف الزوجي	1.2	0	14.2	72.2	12.4	3.98	.520	مرتفعة
تتعاون الجهات القانونية والمجتمعية في دعم ضحايا العنف الأسري	0	0	1.2	83.4	15.4	4.14	.383	مرتفعة
تتطلب السياسات الاجتماعية تعزيز جهود التوعية المجتمعية للحد من العنف الزوجي	0	0	3	71	26	4.23	.488	مرتفعة جداً
تعزز التشريعات والسياسات الاجتماعية البيئة الآمنة للنساء والأطفال في المجتمع	0	0	1.8	92.9	5.3	4.04	.265	مرتفعة
الدرجة الكلية						4.21	.320	مرتفعة جداً

المصدر: إعداد الباحث، من واقع نتائج التحليل الاحصائي

جدول (13)

تحليل التباين متعدد المتغيرات (بدون تفاعل) على الدرجة الكلية والمقاييس الفرعية (العنف الزوجي والسياسات الاجتماعية) تعزى إلى متغيرات: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، مكان السكن

مصدر التباين	المقياس	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	العنف الزوجي	1.293	1	1.293	4.407	.037
	السياسات الاجتماعية	.004	1	.004	.036	.850
	الدرجة الكلية	.288	1	.288	.470	.494
العمر	العنف الزوجي	.591	2	2.891	1.762	.211
	السياسات الاجتماعية	2.013	2	.270	.718	.810
	الدرجة الكلية	1.188	2	1.821	1.929	.928
المؤهل العلمي	العنف الزوجي	6.487	2	2.162	1.183	.126
	السياسات الاجتماعية	2.408	2	.803	1.224	.303
	الدرجة الكلية	4.118	2	1.373	2.261	.083
الدخل الشهري	العنف الزوجي	.419	2	.220	.308	.735
	السياسات الاجتماعية	1.060	2	.530	.803	.450
	الدرجة الكلية	.696	2	.348	.557	.574
مكان السكن	العنف الزوجي	2.872	2	1.381	1.982	.151
	السياسات الاجتماعية	.560	2	.280	.422	.675
	الدرجة الكلية	1.367	2	.745	1.102	.533

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($p < .05$ *)

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE IMPACT OF DOMESTIC VIOLENCE ON SOCIAL POLICIES IN PALESTINIAN SOCIETY: AN ANALYTICAL STUDY FROM THE PERSPECTIVE OF PROFESSIONALS IN THE FAMILY AND JUVENILE PROTECTION DEPARTMENT

By
Noura Al-Shafai

Supervisors
Dr. Abdel-Rahim Al-Shobaki
Dr. Khawla Fadallah

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Women Studies, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2025

DOMESTIC VIOLENCE AND ITS IMPACT ON SOCIAL POLICIES IN PALESTINIAN SOCIETY: AN ANALYTICAL STUDY FROM THE PERSPECTIVE OF FAMILY AND JUVENILE PROTECTION DEPARTMENT WORKERS

By
Noura Al-Shafai
Supervisors
Dr. Abdel-Rahim Al-Shobaki
Dr. Khawla Fadallah

Abstract

The objective of this study was to investigate the influence of domestic violence on the formulation and development of social policies within Palestinian society, as perceived by employees of the Family Protection and Juvenile Department. A descriptive-analytical methodology was employed, utilizing a questionnaire specifically designed to assess the prevalence of domestic violence and its implications for social policy. The study involved a random sample of 170 employees from the Family Protection and Juvenile Administration, resulting in the analysis of 169 valid questionnaires.

The findings indicate that domestic violence within Palestinian society is alarmingly prevalent, exhibiting various manifestations, including physical, psychological, economic, and social violence. These forms of violence have profound repercussions on families and the broader community, leading to family disintegration, declining mental health, and escalating economic and social pressures. Additionally, the study underscores the direct influence of domestic violence on social policies, emphasizing the necessity for effective interventions through sustainable and comprehensive policy frameworks to address this critical issue.

The study recommends the enhancement of legislation pertaining to family protection and the strengthening of its enforcement mechanisms. Additionally, it advocates for the implementation of awareness programs designed to alter the prevailing cultural norms that justify domestic violence. The importance of providing training programs for professionals in the field of family protection is also emphasized, as such training is essential for equipping them to manage cases effectively. Furthermore, the study calls for improved collaboration between governmental and non-governmental organizations to deliver integrated services and support to victims. It also highlights the necessity of

improving resources and infrastructure to ensure the sustainability of services provided to victims of domestic violence.

Keywords: Domestic violence, Social policies, Palestinian society, Family protection, Policy development